

ويرحب مجلس الأمن بجميع الجهود المبذولة لتشجيع الحوار فيما بين الأطراف، ويعرب عن تأييده لتلك الجهود، بما في ذلك الجهود التي تضطلع بها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الدول الموقعة على اتفاقات باريس بشأن كمبوديا. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي.

ويدين مجلس الأمن كل أعمال العنف ويدعو جميع الأطراف إلى كفالة سلامة وأمن الأشخاص واحترام مبادئ القانون الإنساني وقواعده. ويذكر مجلس الأمن الحكومة الكمبودية بتعهداتها المعلن بإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في أيار/مايو ١٩٩٨. ويؤكد أهمية هذه العملية الانتخابية.

٢٢ - الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

أن ينظروا بإيجابية في اقتراح الحكومة المتعلق بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال كامل فترة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين. وقال أيضا إنه كان يتلقى معلومات تبعث على الانزعاج بشأن تدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان.

وفي الجلسة ٣٦٤٦، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وإثر إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بوتسوانا) بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٣):

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ عن الحالة في طاجيكستان.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز تقدم كاف أثناء جولة المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد من أجل التوصل إلى حل للمسائل السياسية والمؤسسية الرئيسية. ويطلب إلى الطرفين الطاجيكيين زيادة سرعة الجهود التي يبذلانها من أجل التوصل إلى اتفاق على أساس أحكام البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاء الوطني في طاجيكستان والمؤرخ

(٣) S/PRST/1996/14.

المقرر المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٤٦): بيان من الرئيس

في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، وعملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام تقريراً عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للتزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(١). وذكر الأمين العام، في تقريره أنه على الرغم من أن بداية المفاوضات المستمرة فيما بين الأطراف الطاجيكية في عشق آباد قد زادت الآمال في إمكان إحراز تقدم جوهري نحو التوصل إلى اتفاق سلام عام، وفقاً لأحكام بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، لم يحرز سوى تقدم ضئيل. ومن المؤسف أن وفد المعارضة لم يحضر الدورة الاستثنائية للبرلمان الطاجيكي التي كان من المحتمل أن تصبح نقطة تحول في عملية المصالحة الوطنية. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الانتهاكات الخطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين وإزاء ما صودف مؤخراً من صعوبات بالغة في تمديد اتفاق طهران المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤^(٢). وناشد زعماء المعارضة

(١) S/1996/212.

(٢) اتفاق وقف مؤقت لإطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات (اتفاق طهران)، (S/1994/1102)، المرفق الأول).

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لتدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان. ويدعو الدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية إلى الاستجابة فوراً لدعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ويرحب مجلس الأمن بالدور الإيجابي الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ظل ظروف صعبة. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحوادث الأخيرة التي تعرض فيها أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للمضايقة والتهديد، ويكرر تأكيد طلبه إلى الطرفين بالتعاون تعاوناً تاماً مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وكفالة السلامة وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ويساور مجلس الأمن القلق إزاء التأخير في إنشاء مكتب اتصال لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في طالوتان (شمالي أفغانستان) ويشجع السلطات الأفغانية المختصة على تسهيل افتتاحه.

ويرحب مجلس الأمن بإنشاء مكتب أمين مظالم مستقل لحقوق الإنسان في طاجيكستان بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويعرب عن أمله في أن تساهم أنشطته في التخفيف من حدة التوترات.

ويثني مجلس الأمن على الجهود المتواصلة التي بذلها المبعوث الخاص السابق للأمين العام في طاجيكستان، السيد بيريز بالون. ويفهم أنه سيجري تعيين خلف له على الفور. ويعرب عن أمله في أن يبدأ المبعوث الخاص الجديد بدون تأخير التحضير للمرحلة التالية من جولة المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكين التي يجب أن تتعقد في أقرب وقت ممكن.

المقرر المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ (الجلسة

٣٦٦٥): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٤)، أحال ممثل طاجيكستان نداءً مؤرخاً ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهاً من رئيس جمهورية طاجيكستان. ووجه رئيس طاجيكستان الانتباه في نداءه إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بعض مناطق بلده

(٤) S/1996/345.

١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويختمها على التفاوض بشكل بناء وبمُحسن نية وعلى السعي إلى إيجاد حلول على أساس التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية.

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء انتهاكات اتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبخاصة إزاء القتال الدائر في منطقة تافيلدارا. ويناشد الطرفين الطاجيكين التقيد بتقيدها تماماً بجميع التزاماتها بموجب هذا الاتفاق. ويذكرهما بأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان رهن بشرط بقاء اتفاق طهران لوقف إطلاق النار نافذاً واستمرار التزام الطرفين بوقف فعلي لإطلاق النار، وبالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية. ويلاحظ المجلس بقلق أن العمليات العسكرية الجارية والانتهاكات الأخرى لوقف إطلاق النار تخلق الشكوك فيما يتعلق بالتزام الطرفين بوقف فعلي لإطلاق النار.

ويقر مجلس الأمن بقيام الطرفين بتمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦. بيد أنه يعرب عن قلقه لعدم تمديد وقف إطلاق النار إلا هذه الفترة القصيرة. ويؤيد المجلس تأييداً كاملاً النداء الذي وجهه الأمين العام إلى المعارضة الطاجيكية والوارد في تقريره للموافقة على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال كامل فترة المحادثات بين الطرفين الطاجيكين.

ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية الحوار السياسي المباشر بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الصحوة الإسلامية في طاجيكستان بالنسبة لعملية السلام ويشجعهما على عقد اجتماعهما المقبل في أقرب وقت ممكن.

ويرحب مجلس الأمن بموقف المجلس الأعلى (البرلمان) في طاجيكستان الذي أعرب، في دورته الاستثنائية المعقودة يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ عن تأييده القوي للجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والبحث عن حلول توفيقية في المحادثات بين الطرفين الطاجيكين الدائرة تحت إشراف الأمم المتحدة. ويعرب عن أسفه لأن زعماء حركة الصحوة الإسلامية رفضوا المشاركة في الدورة الاستثنائية للمجلس الأعلى.

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء اختطاف الرئيس المشارك للجنة المشتركة المعارض يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ ويطلب إلى الحكومة الطاجيكية أن تكثف تحقيقها في هذا الحادث. ويشترك المجلس الأمين العام في طلبه أن توفر الحكومة الضمانات الأمنية اللازمة للسماح للجنة المشتركة بالعمل بأمان وبفعالية.

ويعرب مجلس الأمن عن أمله في أن الاتفاق المتعلق بالوثائق الاجتماعي في طاجيكستان الذي وقعه في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في دوشانبي زعماء طاجيكستان وزعماء الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجماعات الإثنية سيساهم في تحقيق المصالحة الوطنية.

ساريا وأن يواصل الطرفان الالتزام بوقف فعلي لإطلاق النار وبالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية.

ويثني مجلس الأمن على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لما قدموه من مساهمة في ظل ظروف صعبة. ويعرب عن قلقه إزاء القيود التي يفرضها الطرفان على بعثة المراقبين ويطلب إليهما، وخاصة إلى حكومة طاجيكستان، كفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وضمان حريتهم في التنقل.

ويطلب المجلس إلى الطرفين تسوية الخلافات القائمة بينهما حول أداء اللجنة المشتركة لعملها، بما في ذلك مسألة الضمانات الأمنية لأعضاء اللجنة، وبدء عمليات اللجنة من جديد في أقرب وقت ممكن.

ويساور مجلس الأمن القلق لأن تفاقم الحالة الإنسانية يزيد من ضرورة الحصول على الموارد اللازمة ويطلب إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى الاستجابة على الفور لدعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ويدعو مجلس الأمن الأمين العام وممثل الخصاص إلى مواصلة جهودهما الرامية إلى استئناف المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في أقرب وقت ممكن ويطلب إلى البلدان والمنظمات الإقليمية التي تقوم بعمل المراقب لهذه المحادثات تقديم كل دعم ممكن لجهودهما.

المقرر المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٧٣): القرار ١٠٦١ (١٩٩٦)

في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وعملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية شاملة للتراز وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٦). وأعرب الأمين العام في تقريره، عن التدهور الخطير للحالة في طاجيكستان منذ نهاية الحرب الأهلية لعام ١٩٩٢. وقال إنه أحاط علماً بما أعرب عنه الطرفان من اقتناع بأنه لا يوجد أي حل عسكري للتراز الطاجيكي وبما أعلننا عنه من استعداد لاستئناف المفاوضات الطاجيكية في أقرب وقت ممكن. ولهذا، أوصى مجلس الأمن بأن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

بسبب عدم الرغبة الواضحة لدى القوى المعارضة للسلطات الدستورية في إيجاد حل سلمي للمسائل القائمة عن طريق استخدام آلية المفاوضات الجارية بين الأطراف الطاجيكية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي الجلسة ٣٦٦٥، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله. وإثر إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٥):

يدين مجلس الأمن الانتهاكات الأخيرة لاتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ولا سيما الهجوم المدبر والمنظم الذي شنته المعارضة الطاجيكية المسلحة في منطقة تافيلدارا. ويشجب بشدة إزهاق أرواح المدنيين وأفراد قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة نتيجة لأعمال العنف. ويؤكد أن هذه الأعمال غير مقبولة كلية.

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لأن جميع هذه الأعمال وأمثالها تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل السائدة في طاجيكستان. وهو يطالب بوقف الأعمال الهجومية وأعمال العنف على الفور.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

ويؤكد مجلس الأمن تأييده لتمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال مدة المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين ويشير إلى أن حركة النهضة الإسلامية لطاجيكستان وافقت على تمديد وقف إطلاق النار وإن كان لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أخرى. ويطلب إلى الطرفين إظهار التزامهما بالسلام من خلال الامتثال الدقيق لوقف إطلاق النار ولسائر الالتزامات التي أخذها على عاتقهما وكذلك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يذكر الطرفين بأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مرهونة بشرط أن يظل وقف إطلاق النار

(٦) S/1996/412.

(٥) S/PRST/1996/25.

الضئيلة نسبيا حتى الآن، والتي لا يلام عليها وفد الحكومة. وأكد أن حكومة بلده تتعاون وتعاوننا وثيقا مع الممثل الخاص للأمين العام، ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وتتخذ أيضا خطوات إضافية لإقامة سلم ووفاق مدني في البلد. وأوضح أن الجناح العسكري للمعارضة الرفض للمصالحة يميل إلى انتهاج سياسة قائمة على ممارسة الضغط العسكري المستمر على الحكومة. وقال إن تلك القوى لا تزال تستخدم أساليب الإرهاب والتخويف على نطاق واسع وتنتهك بصورة منتظمة وصارخة اتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات. وقد أدان مجلس الأمن عن حق الهجمات المديرة والمنظمة التي شنتها المعارضة الطاجيكية المسلحة والتي أسفرت عن سقوط الكثير من الضحايا بين السكان المدنيين. وأكد أنه على الرغم من المساندة الإنسانية المكثفة التي يقدمها المجتمع الدولي، فإن الحالة لا تزال حرجة. وفي الختام أكد أن حكومة طاجيكستان سترحب باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، لأنها تعزز الاستقرار وتساعد على استمرار عملية السلام برمتها^(٨).

وتكلم ممثل إيطاليا، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٩)، فقال إن مجلس الأمن تابع عن كتب الحالة في طاجيكستان وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تردي الظروف في الساحة. وقد أظهرت الأنشطة العسكرية التي قامت بها المعارضة، ومؤخرا الحكومة، أن وقف إطلاق

(٨) S/PV.3673، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ وكذلك آيسلندا والنرويج).

وذكر أنه سيوصي، إذا لم تتحسن في نهاية الفترة احتمالات إحراز تقدم، بأن يستعرض مجلس الأمن التزام الأمم المتحدة في طاجيكستان. وقال إن الأولوية الأولى في الظروف الراهنة هي إعادة وقف إطلاق النار على نحو فعلي. وطلب إلى السلطات الأفغانية وإلى المعارضة الطاجيكية المتحدة وضع الترتيبات النهائية التي تتيح إنشاء مركز اتصال إضافي في طالقان.

وفي الجلسة ٣٦٧٣، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (مصر)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وبعد ذلك، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٧).

وأعرب ممثل طاجيكستان عن تقديره للمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي من أجل حسم الصراع بين الطرفين الطاجيكيين. وأشار مع الارتياح إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقيم علاقات وثيقة ومفيدة مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وكذلك مع قوات الحدود في طاجيكستان، مما يمثل بوضوح عنصرا هاما في تحقيق استقرار الحالة. وأكد أن الصراع الذي لم يحسم بعد، بما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية، يمثل عبئا ثقيلا على كاهل شعب طاجيكستان الذي طالت معاناته. وفي هذا الصدد، كرر تأكيد أن حكومة بلده ملتزمة تماما بالحل السياسي السلمي المحض للمشاكل القائمة، وأنها تحبذ بصورة راسخة استمرار المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، برعاية الأمم المتحدة، بالرغم من نتائجها

(٧) S/1996/430.

الاستراتيجية. وبدأت منطقة لينين أباد ومناطق أخرى في البلد تغلت تدريجياً من سيطرة الحكومة. بل وهناك أيضاً بعض بوادر الانقسام داخل الحكومة التي تتألف في أغلبها من أفراد ينتمون إلى كليبي. وقال إن وفد بلده يرى على ضوء هذا الوضع خطراً ملموساً متمثلاً في تحوّل الصراع إلى "صراع على الطريقة الأفغانية"، بما يستتبعه ذلك من آثار وخيمة على الاستقرار الإقليمي. وأكد أن الطرفين يتحمّلان مسؤولية جسيمة في هذه التطورات. بيد أن ألمانيا ترى أن عدم قيام الحكومة بفتح الباب لمشاركة مجموعات إقليمية وسياسية أخرى في طاجيكستان هو من العقبات الأساسية التي تحول دون التوصل إلى تسوية. وحتى يكون الحل الوسط السياسي مجدياً فإنه لا ينبغي أن يقتصر على تقاسم السلطة، بل ينبغي أن يستهدف أيضاً إنشاء عمليات ديمقراطية حقيقية لصنع القرار. وبينما أعلن تأييد ألمانيا لمشروع القرار، فقد شدّد على أهمية اعتزام إجراء إعادة نظر جادة في مستقبل التزام الأمم المتحدة في طاجيكستان بعد ستة أشهر إذا لم يُحرز تقدّم يعتدّ به في عملية السلام^(١٠).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلق وفد بلده البالغ إزاء عدم إحراز تقدّم صوب تحقيق تسوية سياسية للصراع في طاجيكستان، وإزاء الأعمال العدائية الجارية على نطاق واسع في منطقة تافيلدارا. وأكد وجوب أن يؤكد الطرفان الطاجيكيان إخلاصهما المعلن عنه لتحقيق تسوية سياسية سلمية محضة للصراع على أساس تقديم تنازلات وحلول وسط متبادلة. وأعرب عن اقتناع وفد بلده الراسخ بأنه لا يمكن خلق الظروف المطلوبة لإحراز تقدم ناجح في عملية المفاوضات إلا بالتنفيذ الكامل والراسخ من قبل الطرفين لجميع الالتزامات التي تعهّدا بها، ولقرارات مجلس الأمن. وأدان بشدة الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين وقوات

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

النار واهن، على أفضل التقديرات، ويتعرّض لانتهاكات واسعة النطاق. وقد يُعزى الجمود السياسي في الحوار بين الطرفين الطاجيكيين عقب محادثات عشق آباد إلى فقدان الثقة بين الأطراف. ومن بين العناصر التي أسهمت في خلق هذا الوضع موقف المعارضة في المفاوضات وفي الميدان؛ وعدم تقديم الحكومة ضمانات أمنية كافية بصورة كتابية لأعضاء المعارضة في اللجنة. وأكد أن تسوية الصراع لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الحوار بين الطرفين الطاجيكيين. ويجب على الطرفين احترام الالتزامات التي قطعها على نفسيهما، إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم والالتزام دون توافر مستوى أعلى بكثير من التعاون من جانب الطرفين نفسيهما. وبينما يؤيد الاتحاد الأوروبي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر أخرى، فإنه ما زال يشعر بالقلق من أن التأخيرات في تنفيذ الوقف الفعال لإطلاق النار قد تنشئ حالة لن يكون فيها من المستصوب استمرار مشاركة الأمم المتحدة المباشرة بعد فترة الستة أشهر. وقال إن أية تأخيرات جديدة في التوصل إلى نتيجة جادة في الحوار بين الطرفين الطاجيكيين قد تلحق الضرر ليس فحسب بزخم المفاوضات الذي تحاول الأمم المتحدة الإبقاء عليه، بل أيضاً بالدعم المالي الذي تمس إليه حاجة السكان والبلد اللذين تضررا تضرراً بالغاً بتلك الأزمة.

وقال ممثل ألمانيا إن جلسة مجلس الأمن أتاحت فرصة هامة لتقييم ما أُنجز، بفضل جهود طرفي الصراع، وكذلك بفضل جهود المجلس والأمين العام وممثليه الخاصين والدول والكيانات الأخرى المعنية. والنتيجة هي أنه لا يزال هناك قتال مكثف في منطقة تافيلدارا، والحالة الإنسانية بالغة الخطورة، وآفاق التقدّم في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين قائمة. ويبدو أن المعارضة الإسلامية المسلّحة على وشك السيطرة على جزء من طاجيكستان كبير ومهم من الناحية

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦١ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصّه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ يكرر تأكيد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامة إقليمها وحرمة حدودها،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء التدهور الخطير للحالة في طاجيكستان وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى التزام الطرفين الطاجيكين بكل إخلاص وحسن نية بالالتزامات التي تعهدا بها،

وإذ يشير إلى الالتزامات التي تعهد بها الطرفان لحل النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في البلد من خلال الوسائل السلمية والسياسية حصرا بالاستناد إلى تنازلات وحلول وسط متبادلة، وإذ يؤكد عدم جواز القيام بأي أعمال عدائية في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية الأفغانية،

وإذ يؤكد ضرورة الاستئناف المبكر للمحادثات بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة، وإذ يعرب عن أمله في تحقيق تقدم ملموس في أقرب وقت ممكن نحو تحقيق تسوية سياسية للنزاع، وإذ يشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص في هذا الاتجاه،

وإذ يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن حل الخلافات القائمة بين الطرفين الطاجيكين تقع على عاتق الطرفين نفسيهما، وأن المساعدة الدولية التي تقدم بموجب هذا القرار يجب أن تكون مرتبطة بعملية المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية،

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء الاتصالات المنتظمة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لكمونث الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان،

١ - يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

التصويت: الصفحتان ١٤ و ١٥ (بولندا)؛ والصفحة ١٥ (مصر).

حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأعلن أن روسيا تحبذ جعل الحوار بين الطرفين الطاجيكين مستمرا ونشطاً حقاً، وأهاب بالطرفين أن يتخذا موقفا مسؤولاً من مشاركتيهما فيه وأن يظهرهما إرادة سياسية للتوصل إلى حلول وسط للمشاكل الرئيسية التي تعترض التوصل إلى تسوية. وقال إن وفد الاتحاد الروسي يولي أهمية كبرى لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي يشكل النشاط الذي تقوم به عاملاً هاماً لضبط الحالة واستقرارها، ويوفر دعماً لا غنى عنه لإجراء حوار سياسي بّناء. وقال إن قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي ستواصلان دعم الجهود التي تبذلها البعثة في تنفيذ ولايتها^(١١).

وكرر ممثل الصين تأكيد وجوب احترام سيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية. وقال إن النهج الأساسي لتسوية مسألة طاجيكستان هو أن يقوم الطرفان المعنيان بحل خلافتهما من خلال المفاوضات السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية. وأعلن تأييد وفد بلده لتوصية الأمين العام بالإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ظل الظروف الحالية^(١٢).

وتكلم عدّة متكلمين آخرين، فأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة وعن تأييدهم لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وأكدوا أن تمديد الولاية مرهون بتطبيق وقف فعلي لإطلاق النار وإحراز تقدّم في محادثات السلام وتقيّد الطرفين باتفاق طهران^(١٣).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(١٣) المرجع نفسه الصفحتان ٧ و ٨ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (هندوراس)؛ والصفحة ١٠ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (شيلي)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (إندونيسيا)؛ وبعده

وسخاء لدعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛

١٢ - يشجع الدول على المساهمة في الصندوق الطوعي الذي أنشأه الأمين العام وفقا للقرار ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ولا سيما مع توقع استئناف عمل اللجنة المشتركة؛

١٣ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء تدهور الحالة العسكرية في طاجيكستان وعدم إحراز تقدم حتى ذلك الحين في المحادثات التي تجري بين الطرفين الطاجيكيين بوساطة الأمم المتحدة. وقالت إن الجانبين مستمران في إعلان التزامهما بوقف إطلاق النار القائم، ولكنهما، في واقع الأمر، قد عززا قواهما وقاما بهجمات وهجمات مضادة، ولم يظهر أي ميل إلى إنهاء هذا التصعيد الخطر. وهناك أيضا تقارير تفيد بأن بعض المناطق الشمالية من أفغانستان تعرضت للقصف الجوي أو لنيران المدفعية في الأشهر الأخيرة، وذلك في سياق النزاع الطاجيكي على ما يبدو. وقالت إنه يجب أيضا على الجانبين التقيّد بالتزامهما بالسماح للمراقبين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بحرية الحركة والوصول دون أي عوائق إلى المناطق التي يمكن أن يكون قد حدث فيها انتهاك لوقف إطلاق النار. وأخيرا، أكدت تأييد حكومة بلدها تأييدا شديدا لتضمين القرار فقرة تدعو إلى استعراض مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إذا لم تتحسن آفاق عملية السلام خلال فترة الولاية^(١٤).

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٩٦): بيان من الرئيس

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

٢ - يدعو الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية فورا والامتنال التام لاتفاق طهران ولجميع الالتزامات الأخرى التي تعهدا بها، ويحثهما بقوة على تمديد وقف إطلاق النار طيلة مدة المحادثات الطاجيكية المشتركة؛

٣ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ شريطة أن يظل اتفاق طهران نافذا وأن يبدي الطرفان التزامهما بوقف فعلي لإطلاق النار، وبالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية، ويقرر كذلك أن تظل هذه الولاية نافذة ما لم يقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس يفيد بعدم الوفاء بهذه الشروط؛

٤ - يعرب عن عزمه على إعادة النظر في مستقبل التزام الأمم المتحدة في طاجيكستان إذا لم تتحسن آفاق عملية السلم أثناء فترة الولاية؛

٥ - يدعو الطرفين إلى التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام واستئناف جولة المحادثات الطاجيكية المشتركة دون إبطاء بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع بمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية التي تعمل بصفة مراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة؛

٦ - يدعو الطرفين إلى التعاون الكامل مع البعثة وكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ويطلب إليهما أيضا، ولا سيما حكومة طاجيكستان، رفع جميع القيود المفروضة على حرية حركة أفراد البعثة؛

٧ - يدعو الطرفين إلى استئناف أنشطة اللجنة المشتركة دون إبطاء ويشجع، في هذا السياق، المعارضة الطاجيكية على أن تقبل بحسن نية الضمانات الأمنية التي عرضتها عليها حكومة طاجيكستان؛

٨ - يدعو السلطات الأفغانية والمعارضة الطاجيكية المتحدة إلى وضع الترتيبات النهائية التي تتيح إنشاء مركز اتصال إضافي في طالقان؛

٩ - بحث الطرفين الطاجيكيين على التعاون التام مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتيسير تبادل السجناء والمحتجزين بين الجانبين؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم التقارير إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ اتفاق طهران، وعن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع، وعمليات البعثة؛

١١ - يعرب عن قلقه العميق إزاء تردي الحالة الإنسانية التي ازدادت سوءا نتيجة الكوارث الطبيعية التي حلت مؤخرا ويحث الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية على أن تستجيب بسرعة

على تدابير عاجلة لبناء الثقة وتعزيز الأمن؛ وإلى رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان، يعرب فيها عن القلق البالغ إزاء تصعيد المواجهة المسلّحة في المناطق المجاورة للحدود الطاجيكية - الأفغانية^(١٧).

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(١٨):

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن الحالة في طاجيكستان.

ويعرب المجلس عن قلقه لتردي الحالة في طاجيكستان وللتوتر المتزايد على طول الحدود الطاجيكية الأفغانية. وهو يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

ويساور المجلس القلق أيضا إزاء انتهاكات اتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وإزاء عدم تنفيذ الطرفين لاتفاقات عشق آباد. وهو يشعر بالقلق، بوجه خاص، بشأن القتال الجاري في منطقة تافيلدارا واستيلاء المعارضة على مدينتي جيرغاتال وطاجيك آباد. ويطلب المجلس بالوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وأعمال العنف.

ويشير المجلس إلى الالتزامات التي تعهدت بها حكومة طاجيكستان وقيادة المعارضة الطاجيكية المتحدة بتسوية النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية بالوسائل السلمية. وهو يأسف لعدم الوفاء بهذه الالتزامات حتى الآن.

ويشيد المجلس بجهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويدعو الطرفين، على سبيل الاستعجال، إلى التعاون مع البعثة تعاونًا كاملاً وضمن سلامة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ويدعوها أيضا إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية انتقال أفراد البعثة. وفي هذا الصدد، يساور المجلس القلق إزاء استخدام الألغام البرية على نطاق واسع، نظرا لما يسببه ذلك للسكان ولأفراد البعثة من خطر.

ويرحب المجلس بمبادرة الأمين العام بالترتيب لإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى طاجيكستان لتحديد سبل الاستجابة للحالة الإنسانية بأقصى فاعلية.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٠٦١ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(١٥). وذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة في طاجيكستان قد تدهورت وأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عشق آباد لم تنفذ. فعلاوة على القتال الشديد الدائر في قطاع تافيلدارا، تصاعدت حدة المواجهات العسكرية في وادي كارايتيجين ومقاطعة غارم، وسادت حالة من التوتر على الحدود الطاجيكية الأفغانية. وأعاققت القيود المفروضة على حرية تنقل المراقبين العسكريين أنشطة البعثة. وتمثل تلك التطورات، التي تتعارض مع النوايا المعلنة للطرفين الطاجيكيين بحل النزاع بالوسائل السياسية، مصدر قلق جدي. وأكد الأمين العام على الأهمية البالغة لاستئناف الحوار السياسي. وأبلغ المجلس بأنه طلب، على سبيل التصدي للأزمة الشديدة التي يعاني منها شعب طاجيكستان، إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يرتب لإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى طاجيكستان للمساعدة على تحديد أنجع السبل الممكنة لتعامل منظومة الأمم المتحدة مع الحالة.

وفي الجلسة ٣٦٩٦، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تمّ التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ثم وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^(١٦)، يقترح فيها عقد اجتماع بين ممثلي الاتحاد الروسي وطاجيكستان وأفغانستان لغرض الاتفاق

(١٥) S/1996/754

(١٦) S/1996/638

(١٧) S/1996/640

(١٨) S/PRST/1996/38

إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (إيطاليا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٢٠). واسترعى الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان يبلغه فيها بأنّ تشكيلات من المعارضة الطاجيكية قد شنت هجوما على مدينة غارم، مما أدى إلى سقوط ضحايا من السكان المدنيين^(٢١).

وأعرب ممثل طاجيكستان عن امتنانه للمساهمة في قوات حفظ السلام الجماعية من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والحدود المراقبة في الحوادث بين الطرفين الطاجيكيين، والاتحاد الروسي. وقال إنّ هذه القوات تضم أيضا وحدات عسكرية من أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان تقوم بتنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في منع احتراق الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة. ولا تزال هذه المهمة ملحة لأنّ الحالة على طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية تعتبر متوترة، ولأنّ مجموعات المقاتلين المنحرفين في صفوف الجناح الذي لا يقبل المصالحة من المعارضة الطاجيكية المسلحة التي تضمّ عددا كبيرا من المرتزقة الأجانب تحاول بانتظام الدخول من الأراضي الأفغانية إلى طاجيكستان. وأعرب المتكلم عن ترحيبه باستئناف نشاط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وعن أمله في أن يكون هناك تعاون في مجال التحقق من الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقال إنّ

(٢٠) S/1996/1039.

(٢١) S/1996/1003.

ويرحب المجلس بالعمل المتجدد الذي تضطلع به اللجنة المشتركة وبتبائع جهودها في تخفيف حدة التوترات في منطقة غارم وفي وادي كارايجين.

ويشدد المجلس على أن الطرفين الطاجيكيين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تسوية خلافاتهما. وهو يذكّر بالفقرتين ٣ و ٤ من قراره ١٠٦١ (١٩٩٦) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ويشيد المجلس بجهود الممثل الخاص للأمين العام ويدعو الطرفين إلى التعاون معه تعاونًا كاملاً في استئناف المحادثات الطاجيكية المشتركة. ويعيد المجلس تأكيد أهمية مواصلة الحوار السياسي المباشر بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة بالنسبة لعملية السلم، ويحثهما على عقد اجتماعهما المقبل في أقرب وقت ممكن.

المقرر المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧٢٤): القرار ١٠٨٩ (١٩٩٦)

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٠٦١ (١٩٩٦)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق تسوية سياسية شاملة للترزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(١٩). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنّ الوضع العام في طاجيكستان شهد تدهورا وأنّ اتفاق وقف إطلاق النار قد انتهكه الطرفان في مناسبات عديدة. ولكنه أحاط علما باستعداد الطرفين الطاجيكيين للاجتماع في شمال أفغانستان وفي موسكو بنهاية العام. ورحّب الأمين العام بهذه الخطط وأعرب عن الأمل في أن يشكّل التقدم المحرز في آخر جولات المحادثات التحضيرية في طهران أساساً لإبرام اتفاق، مما سيتيح حافزا لعملية التفاوض تمس الحاجة إليه. وفي هذا السياق، أوصى الأمين العام بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي الجلسة ٣٧٢٤، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل

(١٩) S/1996/1010.

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في طاجيكستان، وإذ يؤكد الحاجة الملحة إلى أن تتقيد حكومة طاجيكستان وقادة المعارضة الطاجيكية المتحدة بكل إخلاص بالالتزامات التي تعهدوا بها لحل النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية عن طريق الوسائل السلمية والسياسية فقط، على أساس تنازلات وحلول وسط متبادلة،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ إزاء المعارك الدائرة حاليا في طاجيكستان والانتهاكات المتكررة لاتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وإزاء عدم تنفيذ الطرفين لاتفاقات عشق آباد،

وإذ يؤكد أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين نفسيهما لتسوية خلافتهما، وأن المساعدة الدولية التي تقدم بموجب هذا القرار يجب أن تكون مرتبطة بعملية المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية،

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء الاتصالات المنتظمة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان،

وإذ يثني على الجهود التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ظل ظروف صعبة،

١ - يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٢ - يدين ما يجري حاليا من انتهاكات فادحة لوقف إطلاق النار من جانب الطرفين وخاصة الهجوم الأخير الذي شنته المعارضة في منطقة غارم، ويطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وأعمال العنف؛

٣ - يدعو الطرفين إلى الامتثال التام لاتفاق طهران ولجميع الالتزامات الأخرى التي تعهدا بها، ويحثهما بقوة على تمديد وقف إطلاق النار طيلة مدة المحادثات بين الطاجيكيين؛

٤ - يدين أيضا الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال العنف التي أسفرت عن فقدان أرواح بشرية من المدنيين وكذلك من أفراد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية؛

٥ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ بشرط أن يظل اتفاق طهران نافذا وأن يبدي الطرفان التزامهما بوقف فعلي لإطلاق النار وبالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية، ويقرر كذلك أن تظل هذه

حكومة طاجيكستان، من ناحيتها، ستواصل بقوة وثبات السير في طريق عملية السلام. وأخيرا، قال إن طاجيكستان سترحب بقرار مجلس الأمن تمديد فترة ولاية البعثة^(٢٢).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن مشروع القرار يعكس ما يشعر به المجلس من قلق عميق إزاء التدهور الحاد للوضع في طاجيكستان نتيجة للأعمال العدوانية التي تقوم بها المعارضة في منطقة غارم، وإزاء استمرار الركود في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين نتيجة للسياسة غير البناءة التي يتبناها زعماء المعارضة. ويدين الاتحاد الروسي ما تشهده دوشانبي من استمرار للأعمال الإرهابية التي تستهدف السكان المسالمين، والأفراد العسكريين في قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية. وهو يدين أيضا المعاملة السيئة جدا لأعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة على أيدي كل من موظفي الحكومة ومقاتلي المعارضة. وقال إن الاتحاد الروسي على اقتناع راسخ بأن نبذ استخدام القوة في حل المشاكل الطاجيكية والتنفيذ المخلص للالتزامات التي قطعها الطرفان واستعدادهما لتقديم تنازلات وحلول وسط متبادلة هي وحدها الكفيلة بتحقيق التقدم. واحتتم بالقول إن بلده يعتزم تقديم دعم شامل لزيادة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع^(٢٣).

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٩ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحُرمة حدودها،

(٢٢) S/PV.3724، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

١٣ - يشجع الدول على المساهمة في الصندوق الطوعي الذي أنشأه الأمين العام وفقا للقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)؛

١٤ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٩): بيان من الرئيس

في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدّم الأمين العام تقريرا عن مسألة امتثال الطرفين لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار وعن النتائج المحتملة للاجتماع بين الطرفين^(٢٤). وقال الأمين العام في تقريره إنّ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في موسكو قد كسر حالة الجمود التي كانت سائدة بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا السياسية الأساسية وهو يمثل تغييرا نوعيا نحو الأفضل. ومع ذلك، تظلّ الحالة في طاجيكستان غير مستقرة تماما. وذكر الأمين العام أنّ الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان تتطلب قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بمهام جديدة. وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يوصي الأمين العام بعدم إدخال أي تغييرات على حجم وطبيعة وجود الأمم المتحدة في طاجيكستان في هذه المرحلة. وهو، بالطبع، سيقيم الحالة قيد النظر وسيرجع للتشاور مع المجلس في الوقت المناسب.

وفي الجلسة ٣٧٣٩، المعقودة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تمّ التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (كينيا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

(٢٤) S/1997/56.

الولاية نافذة ما لم يقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس يفيد بعدم الوفاء بهذه الشروط؛

٦ - يرحب باعتزام الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عن مدى امتثال الطرفين لاتفاق طهران وعن نتائج الاجتماعات بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، ويطلب إليه أيضا أن يقدم، في ضوء ذلك، توصيات في ذلك التقرير بشأن طبيعة، وحجم، تواجد الأمم المتحدة في طاجيكستان؛

٧ - يطلب إلى الطرفين التعاون التام مع الممثل الخاص للأمين العام في استئناف المحادثات بين الطاجيكيين بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة للتراع بمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية التي تعمل بصفة مراقب في المحادثات بين الطاجيكيين، ويرحب في هذا الصدد بالاجتماع الذي عقد يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة ويشجعهما على مواصلة هذا الحوار؛

٨ - يرحب بجهود اللجنة المشتركة من أجل تخفيف حدة التوترات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة على أرض الميدان؛

٩ - يدين بقوة سوء المعاملة الفادح لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان من جانب كلا الطرفين، بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها حياتهم، ويدعو على وجه الاستعجال الطرفين إلى تأمين سلامة أفراد الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وإلى التعاون التام مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ورفع جميع القيود المفروضة على حرية تنقل أفرادها؛

١٠ - يحث الطرفين الطاجيكيين على التعاون التام مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتيسير تبادل السجناء والمحتجزين بين الجانبين؛

١١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء الاستخدام العشوائي للألغام البرية في طاجيكستان وما يشكله من خطر على السكان وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، ويرحب بمقترحات الأمين العام الواردة بهذا الشأن في تقريره المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

١٢ - يعرب عن قلقه العميق إزاء تردي الحالة الإنسانية في طاجيكستان ويدعو الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية إلى أن تستجيب بسرعة وسخاء لاستنفار الأمم المتحدة الموحد للمناخين والمشاركين بين الوكالات للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ الذي أطلقه الأمين العام لتلبية الحاجات الإنسانية العاجلة؛

ويرحب مجلس الأمن بقيام رئيس طاجيكستان ورئيس المعارضة الطاجيكية الموحدة بتوقيع الاتفاق بما في ذلك البروتوكول المتعلق بلجنة المصالحة الوطنية في موسكو، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ويلاحظ التقدم المحرز في المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين في طهران، ولا سيما توقيع البروتوكول المتعلق باللاجئين. ويرى المجلس أن هذه الاتفاقات، إذا نُفذت بحرفيتها تمثل تغييرا نوعيا نحو الأفضل وتعطي دفعة جديدة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ويحث المجلس الطرفين على الوفاء بأحكام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل وتنفيذها بثبات وبحسن نية، وبخاصة أثناء التفاوض على اتفاقات مستقبلية، ويحثهما في هذا السياق على إحراز تقدم كبير آخر في المحاولات القادمة للمفاوضات الطاجيكية.

ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح احترام الطرفين لوقف إطلاق النار عموما منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ويطلب إليهما أن يتقيدا على نحو صارم طيلة فترة المفاوضات الطاجيكية وفقا للالتزاماتهما وتعهداتهما.

ويشجى مجلس الأمن على جهود الممثل الخاص للأمين العام ويدعو الطرفين إلى التعاون معه على نحو كامل في مواصلة المفاوضات الطاجيكية. ويشجى مجلس الأمن أيضا على جهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في أدائها لولايتها.

ويطلب مجلس الأمن من الطرفين تأمين سلامة وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة والموظفين الدوليين الآخرين في طاجيكستان.

ويدين مجلس الأمن بشدة الاعتداءات على الموظفين الدوليين واختطافهم، ولا سيما الموجهة ضد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وسواها ويطالب بالإفراج الفوري عن جميع من أخذوا كرهائن. ويشدد على عدم جواز أعمال الاختطاف أو أية إساءة معاملة من أي نوع كانت لموظفي الأمم المتحدة، ويرحب بإصرار الأمين العام على ضرورة توفير المتطلبات الأمنية الأساسية لبعثة المراقبين.

ويعرب مجلس الأمن، في هذا السياق، عن ارتياحه لما تبذله بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، والاتحاد الروسي، والطرفين من جهود لحل أزمة الرهائن، وللتعاون القائم بينهما.

ويعتبر مجلس الأمن أنه من الضروري للأمم المتحدة أن تواصل دعمها القوي للعملية السياسية في طاجيكستان. ويحيط علما بالطلب المقدم من الطرفين إلى البعثة لتقديم المساعدة اللازمة في تنفيذ اتفاق موسكو والتعاون على نحو وثيق مع لجنة المصالحة الوطنية في أنشطتها. ويقبل المجلس توصية الأمين العام بعدم تغيير طابع وحجم

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوكرانيا^(٢٥)؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^(٢٦)؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية^(٢٧)؛ ورسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية^(٢٨).

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٢٩):

نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والمقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٢٥) رسالة تحيل بيانا صادرا عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن الحالة في طاجيكستان S/1996/1065.

(٢٦) رسالة تحيل نص الاتفاق المسبرم بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة بشأن نتائج الاجتماع المعقود في موسكو يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ونص البروتوكول المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية (S/1996/1070).

(٢٧) رسالة تحيل نص البيان المشترك الصادر عن جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي بشأن طاجيكستان، الذي اعتمد في المحادثات التي أجريت في طهران يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ووزير خارجية الاتحاد الروسي (S/1996/1071).

(٢٨) رسالة تحيل نص البروتوكول المتعلق باللاجئين، الذي وقعه في طهران في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ رئيسا وفدي جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (S/1997/55).

(٢٩) S/PRST/1997/6.

الدوليون يتعرضون للمخاطر بصفة خاصة. ومن ثم، فقد أوصى أن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة المراقبين لمدة ثلاثة أشهر فقط، حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وذلك على أساس أن يبلغ الأمين العام المجلس بأي تطورات ذات شأن.

وفي الجلسة ٣٧٥٢، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقاً لتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بولندا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٣١). ووجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية^(٣٢)؛ ورسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^(٣٣).

وقال ممثل طاجيكستان إنّ إحلال السلام والاستقرار والوثام المدني في طاجيكستان كان وسيظلّ المهمة الرئيسية التي تضطلع بها حكومة بلده. وإحراز هذا التقدم الفعال في المفاوضات تحقق إلى حدّ كبير بفضل الدعم والمساعدة

(٣١) S/1997/216.

(٣٢) رسالة تحيل النظام الأساسي للجنة طاجيكستان للمصالحة الوطنية، والبروتوكول الإضافي المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة، والبيان المشترك الموقع من قبل رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية (S/1997/169).

(٣٣) رسالة تحيل نص بيان مشترك صادر عن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة بشأن نتائج جولة المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين المعقودة في موسكو في ٢٦ شباط/فبراير و ٨ آذار/مارس ١٩٩٧، ونص البروتوكول بشأن المسائل العسكرية (S/1997/209).

وجود الأمم المتحدة في طاجيكستان في هذه المرحلة. ويطلب من الأمين العام أن يبقي الحالة قيد الاستعراض وأن يقدم في الوقت المناسب توصياته فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في طاجيكستان، في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الطرفين الطاجيكيين، آخذاً في الاعتبار طلب الطرفين الحصول على المساعدة الوارد في اتفاق موسكو، والمهام والوظائف التي قد تلزم لتوفير هذه المساعدة.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان ويدعو إلى مواصلة الإغاثة الطارئة، بما في ذلك المساعدة على عودة اللاجئين، في إطار تنفيذ البروتوكول المتعلق باللاجئين، وتقديم الدعم إلى طاجيكستان لإعادة تأهيلها والتخفيف من آثار الحرب فيها وإعادة بناء اقتصادها.

المقرر المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٥٢): القرار ١٠٩٩ (١٩٩٧)

في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، وعملاً بالقرار ١٠٨٩ (١٩٩٦)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التقدم المحرز في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتراع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٣٠). وقال الأمين العام في تقريره إنّ الوثائق المتفق عليها في مشهد بشأن تسوية الحالة العسكرية والسياسية في مناطق المواجهة؛ واتفاق موسكو وبروتوكولها المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وبروتوكول طهران المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ المتعلق باللاجئين، هي بمثابة خطوات هامة على الطريق الصعب المفضي إلى التحول من النزاع المسلح إلى التنافس السياسي السلمي الطبيعي. ولذلك، فقد اكتسبت عملية التفاوض زخماً قوياً. وذكر الأمين العام أنّه يشعر في الوقت نفسه بانزعاج بالغ من التهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة، ولذلك فقد قرر أنّه، باستثناء وجود محدود لبعثة المراقبين، سيستمر تعليق أنشطة الأمم المتحدة في طاجيكستان ما دام الوضع في هذا البلد متقلباً والأفراد

(٣٠) S/1997/198.

والتعاون في أوروبا والبلدان المراقبة في المفاوضات وجميع الدول المهتمة، على تعزيز التقدم المطرد في عملية المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين وفي التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المصالحة الوطنية في طاجيكستان^(٣٥).

وهنا مثل الولايات المتحدة الطرفين على إنجازهما، وحثهما في الوقت نفسه على أن ينجتا بنجاح المهمة الصعبة المتمثلة في التفاوض بشأن السلام في بلديهما. ومن ناحية أخرى، أكد أنه على النقيض من هذه النجاحات، حال تهديد أمن الموظفين الدوليين دون تمكن المجتمع الدولي من مساعدة الطرفين في مسعاهما. وأرغمت هذه التهديدات الأمين العام على تعليق نشاطات الأمم المتحدة في طاجيكستان مما أضر ضررا حقيقيا بشعب طاجيكستان. وشدد على ضرورة حسم هذه الحالة فورا. وأضاف أن بلده لا يمكن أن يؤيد بضمير مرتاح عودة جميع أفراد البعثة إلى طاجيكستان أو تمديد ولايتها مرة أخرى ما لم يتضح أنه سيكون بوسع الموظفين الاضطلاع بولايتهم دون أخطار تتهددهم^(٣٦).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٩٩ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة بالموضوع،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها،

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

الصادقين من الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والدول المراقبة والمنظمات الدولية، التي تودّ حكومة بلده أن تعرب لها عن امتنانها. وأوضح أنّ اتفاقات آذار/مارس التي أبرمت في موسكو قد فتحت الباب أمام مرحلة جديدة ونهائية للحوار السياسي بين الطرفين الطاجيكيين. ولكن لا تزال هناك مرحلة هامة جدا في انتظارها هي مرحلة التنفيذ المتسق والثابت للاتفاقات. وأعرب المتكلم عن الأمل في أن يبذل الأمين العام مساعيه الحميدة من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات الموقع عليها. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بأن يتخذ المجلس قرارا يقضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٣٤).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنّ عملية التسوية السلمية في طاجيكستان أصبحت عملية لا سبيل إلى التراجع فيها. فقد شكّل التوقيع على البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية والبيان المشترك بشأن نتائج جولة موسكو للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين خطوة هامة في مسلسل التسوية الطاجيكية. ويعلّق وفد بلده أهمية خاصة على قيام الأمم المتحدة في وقت مبكر بوضع المعايير الخاصة بإسهامها في تحقيق الاتفاقات بين الطرفين الطاجيكيين حتى يكون بوسعها تقديم المساعدة دون إبطاء في تنفيذ هذه الاتفاقات فور دخولها حيز النفاذ. وذكر أن الأحكام الواردة في مشروع القرار المعروض على أعضاء المجلس، التي يرحب فيها المجلس بالاتفاقات التي توصل إليها الطرفان الطاجيكيان ويعرب عن عزمه النظر في توصيات الأمين العام بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في تنفيذها وفقا لطلبات الطرفين، تُعتبر في رأيه الأحكام الرئيسية في مشروع القرار. ثم أعاد التأكيد على أنّ الاتحاد الروسي يعمل بنشاط، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن (٣٤) S/PV.3752، الصفحات ٢ إلى ٤.

بالطرفين الحفاظ عليه بكل دقة طوال مدة إجراء المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين وفقا لالتزاماتهما وتعهداتهما؛

٤ - **يدين بشدة الأعمال الممثلة في إساءة معاملة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وغيرهم من الموظفين الدوليين ويهيب بالطرفين بإلحاح التعاون على تقديم الجناة إلى العدالة، وضمان سلامة وحرية حركة أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وغيرهم من الموظفين الدوليين، والتعاون التام مع البعثة؛**

٥ - **يهيب بحكومة طاجيكستان، على وجه التحديد، اتخاذ المزيد من التدابير الأمنية المشددة لتحقيق هذا الغرض، بحيث يتسنى للمجتمع الدولي أن يدعم طاجيكستان بقوة في مسيرتها الصعبة من النزاع المسلح إلى الحياة السلمية الطبيعية؛**

٦ - **يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ رهنا باستمرار نفاذ اتفاق طهران وإيداء الطرفين التزامهما بالاتفاقات المتوصل إليها فعلا، ويقرر كذلك استمرار سريان هذه الولاية حتى ذلك التاريخ ما لم يبلغ الأمين العام المجلس بعدم الوفاء بهذين الشرطين؛**

٧ - **يرحب باعترام الأمين العام إبلاغ المجلس بأية تطورات ذات شأن، فيما يختص بالحالة في طاجيكستان، ولا سيما بأي قرار باستئناف جميع أنشطة الأمم المتحدة الموقوفة حاليا، بما فيها أنشطة البعثة؛**

٨ - **يطلب من الأمين العام أن يبلغ المجلس، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بالسبل والوسائل الممكنة التي يتسنى بفضلها للأمم المتحدة أن تساعد على تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية؛**

٩ - **يطلب أيضا من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تقريرا عن الحالة في طاجيكستان، يشمل توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في طاجيكستان، ولا سيما الطريقة التي يتسنى بفضلها للأمم المتحدة أن تساعد على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الطاجيكيين، استنادا إلى طلبات الطرفين الواردة في هذه الاتفاقات وعلى ضوء الحالة الأمنية؛**

١٠ - **يثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وأفراد البعثة، ويهيب بالطرفين بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام تعاونا تاما على إجراء المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين تحقيقا لتسوية سياسية شاملة؛**

١١ - **يهيب بالدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية أن تستجيب بسرعة وسخاء للتنبيه الموحد المشترك بين الوكالات**

وإذ يرحب بالاتفاقات التي وقعها رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وبفضلها أحرزت الجهود الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية تقدما هاما واكتسبت زخما شديدا، وإذ يلاحظ مع الارتياح ما قدمه رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة من مساهمة شخصية في هذا الشأن بمساعدة من الأمين العام وممثله الخاص، وإذ يشجع الطرفين على مواصلة جهودهما تحقيقا لهذه الغاية،

وإذ يرحب بصفة خاصة بنتائج آخر جولة من المحادثات المعقودة بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩٧، بما فيها توقيع البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، الذي يتضمن اتفاقات بشأن إعادة إدماج الوحدات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية المتحدة ونزع سلاحها وتسريحها، وبشأن إصلاح هيكل السلطة في جمهورية طاجيكستان، وجدولا زمنيا تفصيليا لتنفيذ تلك الاتفاقات،

وإذ يحيط علما بطلبات الطرفين، الواردة في النظام الأساسي للجنة المصالحة الوطنية وفي البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، التي تستهدف الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاقات تنفيذًا تاما وفعالا،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار الاعتداءات على أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الموظفين الدوليين في طاجيكستان، وإذ يعرب عن استيائه لتدهور الحالة الأمنية، الذي اقتضى صدور قرار من الأمين العام بوقف أنشطة الأمم المتحدة في طاجيكستان، باستثناء وجود محدود لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان،

١ - **يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧؛**

٢ - **يرحب بالاتفاقات التي توصل إليها الطرفان منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ولا سيما البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، الذي يمثل خطوة جديدة هامة نحو النجاح في إكمال مهمة المصالحة الوطنية في طاجيكستان، ويهيب بالطرفين احترام هذه الاتفاقات وتنفيذها بدأ وحسن نية، وكذلك إحراز المزيد من التقدم الموضوعي في الجولات المقبلة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين؛**

٣ - **يعرب عن ارتياحه لاحترام الطرفين وقف إطلاق النار، بصفة عامة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ويهيب**

طاجيكستان وأفغانستان إلى مناطق التجميع المحددة. ومن المقرر أن تواصل البعثة رصد اتفاق وقف إطلاق النار وعملية إعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح. ويبيّن الأمين العام للمجلس أن هذه المهام غير مشمولة على نحو كامل بالولاية الحالية لبعثة المراقبين العسكريين، وأن القدرة على أداء هذه المهام غير متوفرة حالياً لدى البعثة. ولأداء المهام المتوخاة، سيتعين تعديل ولاية البعثة وستدعو الحاجة إلى تعزيز عنصرها المدني وزيادة عدد مراقبيها العسكريين بنسبة كبيرة. وأوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر، حتى ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وفي الجلسة ٣٧٨٨، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٣٨).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة قيرغيزستان^(٣٩) ورسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية^(٤٠).

(٣٨) S/1997/444.

(٣٩) رسالة تحيل نص البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية ومذكرة بيتشيك الموقعة لدى اختتام المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/385).

(٤٠) رسالة تحيل نص البروتوكول المتعلق بضمانات تنفيذ الاتفاق العام بشأن إقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان الذي وقعه وفدا جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية

الذي وجهه الأمين العام إلى المانحين بشأن الاحتياجات الإنسانية العاجلة اللازمة للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ وأن تقدم الدعم إلى طاجيكستان لأغراض التعمير، بهدف التخفيف من عواقب الحرب وإعادة بناء اقتصادها؛

١٢ - يشجع الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام وفقاً لقراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٨): القرار ١١١٣ (١٩٩٧)

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ وعملاً بالقرار ١٠٩٩ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان، بما في ذلك وجود الأمم المتحدة في البلد والطريقة التي يمكن أن تساعد بها في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الطاجيكيين^(٣٧). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن توقيع البروتوكول المتعلق بالضمانات في طهران في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ يكمل سلسلة الاتفاقات المقرر أن يعقدها الطرفان. وقال إن تصميم الأمم المتحدة والجهد الذي بذلته في تلك المفاوضات قد كُتلا بالنجاح. وستكون لجنة المصالحة الوطنية الهيئة المنفذة الرئيسية في الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات العامة. بيد أن الاتفاقات تنطوي على توقع الحصول على الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، وهي تسند إلى الأمم المتحدة دوراً قيادياً في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساعدة في تطوير المؤسسات والعمليات السياسية والقانونية الديمقراطية؛ وقد تُطلب إلى قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة أن تتولى، تحت إشراف بعثة المراقبين العسكريين، حراسة أفراد وأسلحة وذخيرة المعارضة الطاجيكية المتحدة من الحدود بين

(٣٧) S/1997/415.

٥ - يثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وبهيب بالطرفين التعاون معهم بالكامل؛

٦ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بالتطورات الهامة وأن يقدم إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن، توصيات تفصيلية عن دور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاقات فيما بين الطرفين الطاجيكيين وتعديل ولاية وقوام البعثة؛

٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨١٦): القرار ١١٢٨ (١٩٩٧)

في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وعملا بالقرار ١١١٣ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن التطورات في طاجيكستان يتضمن توصيات عن دور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاقات فيما بين الطرفين الطاجيكيين وتعديل ولاية وقوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٤١). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الحالة في البلد ما زالت مائعة، وأن الأعمال العدائية داخل معسكر الحكومة وبين قوات الحكومة وبعض جماعات المعارضة الطاجيكية المتحدة تشير إلى مدى ما لم يتم تحقيقه. وأوصى مجلس الأمن بتوسيع ولاية البعثة والإذن بتعزيزها. وأوصى أيضا بالإذن بالولاية الجديدة لفترة أولية قدرها ستة أشهر.

وفي الجلسة ٣٨١٦، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١١٣ (١٩٩٧)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشتر إلى جميع قراراته وبيانات رئيسته ذات الصلة،
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ عن الحالة في طاجيكستان،
وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها،

وإذ يرحب بتوقيع حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية في موسكو في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ وتوقيع البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية في بيشكيك في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ والبروتوكول المتعلق بضمانات تنفيذ الاتفاق العام بشأن إحلال السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان في طهران في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يلاحظ أن هذه الاتفاقات تتوقع دعما ومساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، في مختلف جوانب تنفيذها،

وإذ يعرب عن قلقه لأن الحالة الأمنية في طاجيكستان لا تزال متفجرة، ولأن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧؛

٢ - بهيب بالطرفين أن ينفذا بالكامل الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، ويشجعهما على التوقيع على الاتفاق العام بشأن إحلال السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية؛

٣ - يؤكد أن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين سيتطلب ثبات حسن النية وجهدا متواصلًا من قبل الطرفين، بالإضافة إلى الدعم المستمر والنشط من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛

٤ - بهيب بالطرفين زيادة التعاون لكفالة سلامة وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة والأفراد الدوليين الآخرين؛

المتحدة في طهران بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧
(S/1997/410).

(٤١) S/1997/686 و Add.1.

على القيام دون إبطاء باستئناف عمل لجنة المصالحة الوطنية في
دوشانبي؛

٤ - يثني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وأفراد
البعثة، ويشجعهم على مواصلة مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق
العام من خلال مساعيهم الحميدة وبهيب بالطرفين التعاون مع هذه
الجهود تعاوناً تاماً؛

٥ - يهيب بالطرفين زيادة التعاون على ضمان سلامة
وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة
لرابطة الدول المستقلة وغير ذلك من الموظفين الدوليين؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل استقصاء سبل
توفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة؛

٧ - يقرر تمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة شهرين حتى
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم
بجميع التطورات الهامة، ولا سيما التطورات المتعلقة بحل مناسب
للمشكلة الأمنية، ويعرب عن استعداده لاتخاذ قرار بشأن تمديد ولاية
البعثة حسبما أوصى الأمين العام؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء وغيرها من المعنيين بالأمر
على مواصلة الاستجابة بشكل فوري وسخي للاحتياجات الإنسانية
الملحة في طاجيكستان وتقديم الدعم إلى طاجيكستان من أجل
الإنعاش، بغية تخفيف آثار الحرب وإعادة بناء اقتصادها؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
(الجلسة ٣٨٣٣): القرار ١١٣٨ (١٩٩٧)**

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وعملاً بالقرار
١١٢٨ (١٩٩٧) قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن
التقدم صوب تسوية سياسية شاملة للتراع وعن عمليات بعثة
مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان^(٤٣). وذكر
الأمين العام في تقريره أن التطور الرئيسي هو عقد اجتماع
لجنة المصالحة الوطنية والتقدم المحرز في عدد من الجبهات،
مثل تبادل سجناء الحرب والمعتقلين وتسجيل مقاتلي
المعارضة الطاجيكية المتحدة داخل طاجيكستان وإعادة

على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق
في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس اهتمام المجلس إلى
مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس
السابقة^(٤٢). وطُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد
بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٨ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر
١٩٩٧ عن الحالة في طاجيكستان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان
وسلامته الإقليمية وحرمة حدودها،

وإذ يرحب بنجاح المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، التي
أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ واختتمت بتوقيع
رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، في موسكو في
٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على الاتفاق العام بشأن إحلال السلام
وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان،

وإذ يلاحظ أن تنفيذ الاتفاق العام سيتطلب ثبات حُسن
النية والجهود المستمرة من الطرفين، فضلاً عن الدعم المستمر القوي
من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ يحيط علماً مع التقدير باستعداد قوات حفظ السلام
الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة للمساعدة على توفير الأمن
لأفراد الأمم المتحدة بناء على طلب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان وبموافقة الطرفين،

وإذ يعرب عن قلقه لأن الحالة الأمنية في طاجيكستان
ما زالت متفجرة،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٧؛

٢ - يحيط علماً بالتوصيات المتعلقة بتوسيع بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في طاجيكستان والواردة في تقرير الأمين العام؛

٣ - يهيب بالطرفين تنفيذ الاتفاق العام بشأن إحلال
السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان تنفيذاً كاملاً ويشجعهما

وذكر ممثل طاجيكستان أن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان يمثل بالتأكيد بداية مرحلة نوعية جديدة في التنفيذ العملي للاتفاق العام. وشكر مجلس الأمن اهتمامه المتواصل بالحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية، قائلاً إنه كان لقرارات مجلس الأمن وبيانات رئيسه أثر حاسم في حل النزاع في طاجيكستان عن طريق التأكيد على المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، عملاً بميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن سلطة المجلس قد تعززت بالجهود الفردية التي بذلها عدد من الأعضاء الذين سعوا إلى دفع عملية السلام في طاجيكستان إلى الأمام. وأعرب عن الامتنان أيضاً للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية اللذين اضطلعوا بدور ممتاز في تعزيز المحادثات الطاجيكية واختتامهما بنجاح، على تقديمهما مساعدة كبيرة في فترة ما بعد النزاع^(٤٦).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن التوقيع على الاتفاق العام وبدء عمل لجنة المصالحة الوطنية يتيحان المجال للتغلب على المواجهة السياسية والعسكرية، وللتغلب على المواجهة السياسية والعسكرية، ولإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد. والمهم أن مجلس الأمن توصل إلى اتفاق على ضرورة تقديم المساعدة من أجل تعزيز هذا النهج، وإظهار التضامن مع الشعب الطاجيكي الذي هو في أمس الحاجة إلى تلقي مساعدات طارئة عامة. وقال إن إحلال السلام المستقر وتحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان هو أمر هام لمنطقة آسيا الوسطى ورائها، وسيساعد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب وتهدئة الأسلحة^(٤٧).

في توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ووسائل نقلهم
(S/1997/808).

(٤٦) S/PV.3833، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

اللاجئين الوافدين من أفغانستان إلى ديارهم. وقد بذلت كل من الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة جهوداً جادة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق العام بشأن إقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان (الاتفاق العام) وتعاون ممثلوها في اللجنة. وبالرغم من أن التقدم الذي سارت به خطوات تنفيذ اتفاق السلام لم يواكب الجدول الزمني الطموح الذي توخاه الاتفاق، سيظل مع ذلك بالإمكان استكمال العملية خلال عام ١٩٩٨. وقال إن وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة حوفظ عليه بحزم، بالرغم من استمرار ارتفاع مستوى العنف في الجزء الأوسط من البلد. ولذا، ستظل سلامة موظفي الأمم المتحدة شاغلاً مهماً، ويتيح قرار رابطة الدول المستقلة الإذن لقوة حفظ السلام التابعة لها في طاجيكستان بتوفير الأمن للأمم المتحدة بناء على طلبها ضمناً إضافياً يحظى بأشد الترحيب. وأوصى الأمين العام مجلس الأمن بتوسيع نطاق ولاية البعثة وفقاً للمقترحات التي قدمها.

وفي الجلسة ٣٨٣٣، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٤٤). ووجه اهتمام المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٤٥).

(٤٤) S/1997/887.

(٤٥) رسالة تفيد بتلقي رسالتين من رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة تؤكدان موافقتهم على الاشتراك

طاجيكستان، وباستقرار الأوضاع بشكل عام. ويعتقد وفده أن توصية الأمين العام هذه التي تدعو إلى تمديد ولاية البعثة وتوسيعها تتواءم مع رغبات الأطراف المعنية وتفضي إلى تنفيذ الاتفاق العام، ولهذا، فإنه سيصوت لصالح مشروع القرار. وأعرب عن أمله في أن تتمكن طاجيكستان، من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف المعنية، والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، من تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية^(٥١).

وأعرب عدد من المتحدثين الآخرين عن تأييدهم لمشروع القرار ولتوسيع ولاية البعثة^(٥٢).

وفي الجلسة ذاتها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٣٨ (١٩٩٧) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،
وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان
المؤرخين ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،
وقد نظر أيضا في الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٩٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن،
وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان
وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها،
وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزه الطرفان في تنفيذ الاتفاق
العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان والحفاظة
الفعالة على وقف إطلاق النار بين حكومة طاجيكستان والمعارضة
الطاجيكية الموحدة،

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (اليابان)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (السويد)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (البرتغال)؛ والصفحة ١٠ (شيلي)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (بولندا)؛ والصفحة ١٢ (كينيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (مصر)؛ والصفحة ١٣ (غينيا - بيساو).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تأييده لتوسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام حتى يتمكن الطرفان من تسريح قواتهما بسرعة وتوجيه جهودهما إلى إعادة بناء طاجيكستان. وأشار إلى أن الطريق إلى الأمام شاق بسبب انتشار المجموعات المسلحة غير الخاضعة لسيطرة الطرفين والتي تهدد سلم وأمن طاجيكستان^(٤٨).

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفد بلده يشعر بالتشجيع إزاء ما أشار إليه الأمين العام من تقدم في تنفيذ الاتفاق العام. وقال إن وفد بلده يعتبر تبادل أسرى الحرب وعملية عودة اللاجئين مسألتين هامتين وعاجلتين بصورة خاصة. وأثنى على الطرفين في طاجيكستان لالتزامهما بعملية السلام وحثهما على مواصلة التعاون فيما بينهما ومع الأمم المتحدة لضمان التقدم السريع بشأن ما يعد جدولاً زمنياً طموحاً. وقال إنه بينما يقبل وفد بلده بالتوصيات الداعية إلى توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبالتصويت لصالح مشروع القرار في طاجيكستان، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في طاجيكستان^(٤٩).

وأكد ممثل فرنسا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الطاجيك على استعادة السلام لبلدهم وإعادة بنائه. وقال إن صون السلم والأمن الدوليين لم يكن أبداً خالياً من المخاطر؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها لأن عدم تقديم المنظمة الدعم من شأنه أن يعيق التنفيذ السريع والكامل للاتفاق العام^(٥٠).

وقال ممثل الصين إن الصين، باعتبارها بلداً مجاوراً لطاجيكستان، ترحب بالاتفاق العام الذي وقعه الطرفان في

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

- (ب) التعاون مع لجنة المصالحة الوطنية واللجان الفرعية المنبثقة عنها ومع اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات وإجراء استفتاء؛
- (ج) المشاركة في عمل فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الضامنة والعمل كمنسق له؛
- (د) التحقيق في التقارير التي تفيد بانتهاك وقف إطلاق النار وتقديم تقارير عنها إلى الأمم المتحدة ولجنة المصالحة الوطنية؛
- (هـ) رصد تجميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة إدماجهم ونزع سلاحهم وتسريحهم؛
- (و) تقديم المساعدة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في هياكل السلطة الحكومية أو تسريحهم؛
- (ز) تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى طاجيكستان خلال فترة الانتقال؛
- (ح) المحافظة على اتصالات وثيقة مع الطرفين، بالإضافة إلى صلة التعاون مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في طاجيكستان؛
- ٧ - يدعو الطرفين إلى زيادة التعاون في ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وغيرهم من الموظفين الدوليين، وضمان حريتهم في التنقل؛
- ٨ - يرحب باعتزام الأمين العام عقد مؤتمر للمانحين في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ للحصول على دعم دولي مكرس لتنفيذ الاتفاق العام، ويشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على الاستجابة لذلك على الفور وبسخاء لضمان عدم ضياع فرصة المساهمة هذه في إنجاح عملية السلام؛
- ٩ - يشجع كذلك الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على مواصلة تقديم المساعدة لتخفيف الاحتياجات الإنسانية العاجلة في طاجيكستان وتقديم الدعم لطاجيكستان من أجل إنعاش اقتصادها وإعادة بنائه؛
- ١٠ - يرحب باستمرار مساهمة قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام بالتنسيق مع جميع المعنيين؛
- ١١ - يثني على الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويشجعهم على مواصلة مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام؛
- ١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقيي المجلس على علم بجميع التطورات الهامة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية،

- وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار تفجر الحالة الأمنية في طاجيكستان، وبصورة خاصة ارتفاع مستوى العنف في الجزء الأوسط من البلد، رغم الهدوء النسبي الذي يسود أجزاء كبيرة من البلد،
- وإذ يرحب بقرار رابطة الدول المستقلة الإذن لقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لها بالمساعدة في توفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة بناء على طلب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وبموافقة الطرفين،
- وإذ يحيط علماً بالطلبات التي قدمها الطرفان الواردة في الاتفاق العام وفي الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية طاجيكستان وقائد المعارضة الطاجيكية الموحدة، من أجل الحصول على مساعدات إضافية من الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق العام، وإذ يعترف بأن تنفيذ هذا الاتفاق يتطلب توفر حسن النية باستمرار لدى الطرفين وجهدا متواصلين، بالإضافة إلى الدعم المستمر والنشيط من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،
- ١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخين ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛
- ٢ - يرحب أيضا بالجهود الجادة التي تبذلها حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة لتنفيذ التزاماتهما بمقتضى الاتفاق العام وبالتقدم المحرز في أنشطة لجنة المصالحة الوطنية وتبادل أسرى الحرب والمحتجزين وتسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الموجودين في طاجيكستان وبعادة اللاجئين من أفغانستان إلى وطنهم؛
- ٣ - يلاحظ مع التقدير اتفاق الطرفين على تشكيل وحدة أمن مشتركة تتولى مهمة توفير الأمن، بما في ذلك الحراسات المسلحة، لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ووسائل نقلها أساساً في الجزء الأوسط من البلد وتدعوها إلى إنشائها بدون تأخير؛
- ٤ - يأذن للأمين العام بزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وفقاً لتوصياته؛
- ٥ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لغاية ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨؛
- ٦ - يقرر أن تكون ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان كما يلي:
- بذل أقصى مساعيها الحميدة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والمساعدة في تنفيذ الاتفاق العام، وتحقيقاً لهذه الغاية، القيام بما يلي:
- (أ) بذل المساعي الحميدة وتقديم مشورة الخبراء، وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاق العام؛

جدول أعماله. وإثر اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (غابون)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابةً عن المجلس^(٥٤):

نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، والمقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار المجلس ١١٣٨ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لأن العمل على تنفيذ الاتفاق العام بشأن إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان والأنشطة ذات الصلة للجنة المصالحة الوطنية سار بخطى وثيدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويرحب المجلس بالجهود التي بذلها الطرفان مؤخراً للوفاء بالتزاماتهما. ويطلب إليهما تكثيف جهودهما لتنفيذ الاتفاق العام تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. ويشجع المجلس أيضاً لجنة المصالحة الوطنية على مواصلة جهودها الرامية إلى إقامة حوار واسع النطاق بين مختلف القوى السياسية على النحو المرغوب في الاتفاق العام.

ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة إلى الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام. ويرحب المجلس بنتائج مؤتمر المانحين الدولي لدعم السلام والمصالحة في طاجيكستان الذي عقده الأمين العام في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويتطلع إلى مساهمة هذه النتائج في تعزيز عملية السلام في طاجيكستان.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه لأن الحالة الأمنية لا تزال خطيرة في بعض أنحاء طاجيكستان، ويذكر الطرفين بأن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق العام وكذلك في البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش، غير أن قدرته على القيام بذلك وقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية مرتبطتان بإجراء تحسينات في الأحوال الأمنية.

(٥٤) S/PRST/1998/4.

ويطلب أيضاً إليه أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماده؛

١٣ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٥٦): بيان من الرئيس

في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، وعملاً بالقرار ١١٣٨ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في طاجيكستان^(٥٣). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن العمل المتعلق بتنفيذ الاتفاق العام قد تواصل بتواتر بطيء. وأعرب عن الأمل في أداء عمل عملي وإحراز تقدم ملموس بشأن مسائل مثل إعادة إدماج مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وتقيح الدستور واعتماد قوانين جديدة. وحث أيضاً لجنة المصالحة الوطنية على أن تبدأ حواراً واسعاً بين مختلف القوى السياسية، بما فيها القوى غير الممثلة في اللجنة على النحو المتوخى في الاتفاق العام. وقال إنه بالنسبة للأمم المتحدة، لا تزال سلامة موظفيها سبباً مهماً للقلق، وقد كان الأمن في طاجيكستان مزعزعاً ومن المحتمل أن يظل كذلك في المستقبل القريب. ويجب على الأمم المتحدة أن تسعى، قدر الإمكان، للحد من المخاطر التي يتعرض لها موظفوها. وذكر أنه حدد الخطوات العملية البسيطة التي يلزم اتخاذها في هذا الشأن والتي يجب أن تعتمد فيها الأمم المتحدة على تعاون ومساعدة السلطات الطاجيكية، وقال إنه يتعثر في أن تلك السلطات تعي أهمية هذه المسألة وستمنحها الأولوية القصوى.

وفي الجلسة ٣٨٥٦، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في

(٥٣) S/1998/113.

استقرار الوضع خلال الأزمات. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، أوصى الأمين العام المجلس بأن يمدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وفي الجلسة ٣٨٧٩، المعقودة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وإثر إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (كينيا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^(٥٦). ووجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان، تفيد بتواصل الانتهاكات المسلحة للاتفاق العام من جانب فرادى الوحدات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية المتحدة^(٥٧).

وأفاد ممثل طاجيكستان بأن مساعدة المجتمع الدولي لجهود حكومة طاجيكستان بهدف زيادة تعزيز استقرار الحالة وتقدم البلد بصورة مطردة صوب السلام والوفاق الوطني تتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن، حيث اشتعل لهيب التوتر في آذار/مارس ونيسان/أبريل مما أفضى إلى خسائر في الأرواح. وقد أعربت حكومة طاجيكستان عن عميق قلقها حيال التراجعات المحلية التي بدأها أفراد من القادة الميدانيين التابعين للمعارضة. وأعلم المجلس أن رئيس طاجيكستان متمسك بموقفه ولا يوجد بديل معقول لاتفاق السلام وأن المضي صوب الوفاق الوطني لا نكوص عنه. وذكر الممثل أنه بالرغم من أن تنفيذ اتفاقات رئيسية بشأن

(٥٦) S/1998/390.

(٥٧) S/1998/367.

ويدين مجلس الأمن بشدة أخذ رهائن من المشتغلين بالإغاثة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ويحث الطرفين على زيادة تعاونهما في ضمان الأمن وحرية الحركة لأفراد الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الأفراد الدوليين، وعلى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد، من قبيل الخطوات المنصوص عليها في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام.

ويرحب مجلس الأمن بالقرار الجمهوري الذي يقضي بإنشاء وحدة أمنية مشتركة تتولى توفير الأمن، بما في ذلك المرافقة المسلحة، لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة ويطلب إلى الطرفين تشغيل الوحدة في أقرب وقت ممكن. ويرحب أيضاً باستعداد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتوفير الحراسة لمباني الأمم المتحدة في دوشانبي، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام، ويشجع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على اتخاذ ترتيبات مفصلة مناسبة.

ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة زيادة حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة حتى تصل إلى القوام الذي أذن به بموجب قراره ١١٣٨ (١٩٩٧) حالما يرى الأمين العام أن الظروف ملائمة^(٥٨).

المقرر المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٧٩): القرار ١١٦٧ (١٩٩٨)

في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١١٣٨ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٥٩). وأفاد الأمين العام في تقريره بأن التقدم في عملية السلام كان بطيئاً للغاية، وبات من الواضح أن مهمة بناء الثقة بين خصمي الأمس أصعب مما كان متوقعاً وستستغرق وقتاً أطول مما هو مسموح به في الجدول الزمني الطموح لاتفاق السلام. ونتيجة لذلك، لا يحتمل أن تجرى الانتخابات في عام ١٩٩٨. وقال إن من الجلي أن المساندة الدولية الشاملة لا تزال ضرورية لاستمرار عملية السلام. فالبعثة وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، وكذلك فريق الاتصال يوفرون القوة الدافعة اللازمة للغاية، ويساعدون في

(٥٨) S/1998/347.

وذكر ممثل الصين أن الصين تؤيد عملية السلام في
طاجيكستان وتدعو إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور نشط
في تعزيز السلام والمصالحة في طاجيكستان، وتؤيد تمديد
ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وتقييم الصين للجهود
الإقليمية لحفظ السلام التي تبذلها رابطة الدول المستقلة هو
تقييم إيجابي. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للمجتمع
الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يؤيد هذه الجهود^(٦٠).

وأدى عدد من المتكلمين الآخرين ببيانات أعربوا
فيها عن تأييدهم لمشروع القرار ولتمديد ولاية البعثة^(٦١).

وفي الجلسة ذاتها، طرح مشروع القرار للتصويت
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٦٧ (١٩٩٨)، وفي
ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وبيانات رئيسه،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان
المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان
وسلامتها الإقليمية، وبجرمة حدودها،

وإذ يعرب عن الأسف لأن التقدم في عملية السلام خلال
الأشهر الثلاثة الماضية كان بطيئاً للغاية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الحالة الأمنية المخوفة بالأخطار
في بعض أجزاء طاجيكستان،

وإذ يعرب عن القلق أيضاً إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار
في طاجيكستان،

وإذ يرحب بتكثيف الاتصالات بين زعماتي حكومة
طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة، الذي ساعد على احتواء
الأزمات في الفترة التي يشملها تقرير الأمين العام، وأكد التزام الطرفين
بعملية السلام،

المسائل العسكرية قد تأخر بصورة لا مبرر لها، مما عرقل
تقدم عملية السلام برمتها، فإن تلك العملية تمضي قدماً
بخطى ثابتة. وقال إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان لعبت دوراً أساسياً في ذلك الصدد، وتحفظ
حكومة بلده بأوثق الصلات مع هذه البعثة^(٥٨).

وقال ممثل الاتحاد الروسي، متحدثاً قبل التصويت،
إنه رغم الجدول الزمني المتفق عليه، هناك تأخيرات كبيرة في
تنفيذ العناصر الرئيسية في الاتفاق بين الطاجيكيين، ولا سيما
فيما يتعلق بمشاكل إعادة إدماج الوحدات المسلحة
للمعارضة الطاجيكية الموحدة ونزع سلاحها وتفكيكها.
والتأخيرات في تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية
قد أدت إلى تحول غير مبرر في النقطة التي ينبغي التركيز
عليها وإلى الإخلال بترتيب الخطوات المتتالية في تنفيذ
الاتفاق العام، بحيث أصبح هناك تركيز كبير على الجوانب
السياسية على حساب حل المسائل العسكرية. وعدم التوازن
هذا يناقض منطق عملية السلام المعقدة، وأصبح السبب
الرئيسي للتعقيدات الخطيرة في الحالة في عدد من المناطق في
طاجيكستان. ووجه انتباه الأطراف إلى الأحكام الواردة في
مشروع القرار التي تبين الحاجة إلى اتباع نهج متوازن نحو
تنفيذ الاتفاق العام. وأعرب عن تأييده اعتزام الأمين العام
الفراغ من نشر بعثة المراقبين وخفض قوامها إلى الحد المأذون
به من مجلس الأمن. وأكد من جديد أيضاً استعداد حفظة
السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة لمواصلة تقديم المساعدة
في حل المسائل المتعلقة بأمن مراقبي الأمم المتحدة
العسكريين، ولحل المسائل المحددة مع بعثة المراقبين من أجل
اتخاذ تدابير في هذا الصدد^(٥٩).

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (غامبيا)؛ والصفحة ٧
(كينيا).

(٥٨) S/PV.3879، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

٨ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية أن تستجيب بسرعة وسخاء للنداء الموحد من أجل طاجيكستان لعام ١٩٩٨ الذي صدر في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٨، ويعرب عن الأمل في أن يسفر اجتماع الفريق الاستشاري الذي سيعقده البنك الدولي في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ عن نتائج إيجابية؛

٩ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بجميع التطورات الهامة، وبخاصة فيما يتعلق بالحالة الأمنية، **ويطلب** إليه أيضا أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذه؛

١١ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت، فذكر أن وفد بلده صوت لصالح تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان كدليل على مواصلة الإيمان بعملية السلام. غير أنه شدد على أن استعداد الولايات المتحدة لدعم "عملية متقلبة" ليس بلا حدود. وأكد أنه في الوقت الذي تريد فيه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إعطاء الطرفين الوقت الذي يحتاجان إليه لإحلال سلام دائم، يجب أن يدرك الطرفان أهمهما وحدهما يتحملان المسؤولية عن المضي في العملية قدما. وقال إن من الواضح أن كليهما قادر على الامتثال لالتزاماته في إطار اتفاقات السلام. ويتحمل الطرفان مسؤولية كفالة أمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان والبعثات الدبلوماسية الأجنبية والموظفين الدوليين، وينبغي أن يتعاونوا في بذل ذلك الجهد، لا سيما يجعل وحدة الحماية المشتركة مثالا للتعاون الوطني^(٦٢).

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
(الجلسة ٣٩٤٣): القرار ١٢٠٦ (١٩٩٨)

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٦٧ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

وإذ **يسلم** بأن الدعم الدولي الشامل لا يزال ضروريا لتكثيف عملية السلام في طاجيكستان،

وإذ **يرحب** بمداومة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الاتصال الوثيق بالطرفين، فضلا عن اتصالها التعاوني بقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ **يرحب كذلك** بمساهمة فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الدولية الضامنة لعملية السلام،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨؛

٢ - **يدين** تجدد القتال انتهاكا لوقف إطلاق النار، والذي نجم عن هجمات بدأها بعض القادة المحليين للمعارضة الطاجيكية الموحدة، ويطلب المعنيين كافة بالإحجام عن أعمال العنف؛

٣ - **يطلب** إلى الطرفين بذل جهود نشطة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، وتهيئة الظروف التي تفضي إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن؛

٤ - **يطلب** إلى الطرفين أن يطبقا، بمشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وفريق الاتصال، الجدول الزمني للتدابير الذي اعتمده لجنة المصالحة الوطنية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وبصفة خاصة وعلى سبيل الأولوية تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية وتعيين ممثلين للمعارضة الطاجيكية الموحدة في المناصب الحكومية المتبقية المخصصة لهم، فضلا عن تنفيذ قانون العفو العام؛

٥ - **يلاحظ مع التقدير** العمل الذي أنجزه الممثل الخاص للمقاعد للأمين العام، وبثني على جهود جميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة إلى الطرفين من أجل تنفيذ الاتفاق العام؛

٦ - **يطلب** إلى الطرفين تكثيف جهودهما الرامية إلى بدء وحدة أمنية مشتركة مكلفة بتوفير الأمن لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عملها في أقرب وقت ممكن، ومواصلة تعاونهما في مجال كفالة السلامة وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الموظفين الدوليين؛

٧ - **يشجع** بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على مواصلة مناقشة الخيارات المتعلقة بتحسين التعاون الأمني؛

أسلحتهم وتسليم أنفسهم لقوات القانون والنظام في
البلد^(٦٥).

وأعرب ممثل طاجيكستان عن أسى عميق إزاء جريمة
قتل أربعة موظفين في بعثة الأمم المتحدة في تموز/يوليه
١٩٩٨، وذكر أن حكومة بلده تتخذ جميع التدابير للحيلولة
دون أن تترتب على ذلك الحوادث المأساوي مستقبلا أي
عواقب في علاقاتها بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات
الدولية. وقال إن القيادة في طاجيكستان اتخذت بالفعل
تدابير حادة لتحسين الظروف الأمنية للموظفين الدوليين
العاملين في البلد، وهي تلتزم التزاما ثابتا بقيام تعاون وثيق مع
زعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة من أجل إنهاء التحقيق
بنجاح في جميع الظروف المحيطة بالحوادث. وأشار إلى أن
تفاني كلا طرفي الاتفاق العام في عملية السلام قد تعرّض
لاختبار قاس خلال الأعمال العدائية الأخيرة، التي نشبت
نتيجة محاولة مجموعة مسلحة من المتمردين في شمال
طاجيكستان الاستيلاء على السلطة بالقوة، وأبلغ المجلس بأن
رئيس طاجيكستان بدأ بشكل حازم السير على طريق حماية
وحدة البلد وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري القائم.
وقال إن الرئيس أعلن بشكل صارم أن عملية السلام في
الجمهورية تتحرك قدما وأنه ما من قوة يمكن أن توقفها.
وأعرب عن امتنانه لمجلس الأمن وللأمين العام والدول
الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ولا سيما الاتحاد الروسي،
لتقييمهم السياسي الواضح في الوقت المناسب لأنشطة
المتمردين المخربة والمزعزعة للاستقرار، ولتأييدهم المعنوي
الحازم والمطلق لطاجيكستان حكومة وشعبا في هذه الفترة
العصيبة. وقال إن طاجيكستان تعتمد على التعاون المستمر
مع شركائها في رابطة الدول المستقلة من أجل ضمان أمن

(٦٥) S/1998/1034.

التطورات في طاجيكستان وعن أنشطة البعثة^(٦٣). ولاحظ
الأمين العام في تقريره أنه بعد فترة من الركود النسبي، أدت
الأزمة التي نشبت في نهاية أيلول/سبتمبر إثر اغتيال عضو
بارز في المعارضة الطاجيكية الموحدة إلى تحرك العملية
السياسية من جديد. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب
القيام به قبل إجراء انتخابات وتنصيب حكومة وطنية
جديدة، وهو الأمر الذي كان سيسجل نهاية الفترة الانتقالية.
وذكر الأمين العام أنه على اقتناع بأن العملية السياسية
ستحتاج باستمرار إلى دعم دولي فعال، من خلال البعثة
وفريق الاتصال بوجه خاص. ولذلك، أوصى بتمديد ولاية
البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩.
وأعرب عن قلق شديد إزاء عدم إحراز مزيد من التقدم في
إثبات جميع الوقائع المتصلة بمصرع أربعة من أعضاء البعثة في
تموز/يوليه ١٩٩٨.

وفي الجلسة ٣٩٤٣، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه
في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام
في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس
(الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء
على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق
في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار
كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^(٦٤). ووجه
الرئيس كذلك انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٤ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل
طاجيكستان، أحال فيها بيانا صادرا عن الحكومة يدعو
أعضاء الحركة المناهضة للحكومة التي شنت هجمات في
مختلف البلدات يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إلقاء

(٦٣) S/1998/1029.

(٦٤) S/1998/1063.

٢ - **يدين بقوة** القتال الذي نشب مؤخرا في منطقة لينين آباد والذي بدأت قوات تحاول عرقلة عملية السلام في طاجيكستان، ويطلب إلى كل من يعينهم الأمر الامتناع عن استخدام القوة؛

٣ - **يطلب** إلى الطرفين بذل جهود حثيثة لتنفيذ الاتفاق العام تنفيذا تاما، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٩؛

٤ - **يلاحظ مع التقدير** ما يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أعمال، ويشيد بجهود جميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويشجعهم على الاستمرار في مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام؛

٥ - **يرحب** بالإسهام المتواصل الذي تقدمه قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لمساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق العام بالتنسيق مع جميع من يهمهم الأمر؛

٦ - **يدين بقوة** قتل أربعة من أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويقر بأن الانتهاء من التحقيق في هذه القضية أمر له أهميته فيما يتعلق باستئناف الأنشطة الميدانية للبعثة، ويحث حكومة طاجيكستان على الانتهاء من التحقيق على وجه السرعة وتقديم جميع الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة إلى العدالة، ويحث أيضا قادة المعارضة الطاجيكية الموحدة على مواصلة التعاون التام في هذه الجهود؛

٧ - **يعترف** بالجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان من أجل تعزيز حماية الأفراد الدوليين، ويطلب إلى الطرفين مواصلة التعاون في كفالة سلامة وحرية حركة أفراد الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الأفراد الدوليين؛

٨ - **يحيط علما مع الارتياح** باجتماع الفريق الاستشاري الذي عقده البنك الدولي في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨، ويدعو الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية إلى الاستجابة الفورية والسخية لنداء عام ١٩٩٨ الموحد بشأن طاجيكستان الصادر في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٨؛

٩ - **يسلم** بأن الدعم الدولي الشامل لا يزال ضروريا من أجل تكتيف عملية السلام في طاجيكستان، ويذكر كلا الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على حشد ومواصلة تقديم المساعدة إلى طاجيكستان مرتبطة بأمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وأفراد المنظمات الدولية، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية؛

طاجيكستان ولمنع أي محاولة جديدة تقوم بها القوات المخربة لتوجيه ضربة إلى عملية المصالحة الوطنية^(٦٦).

وفي الجلسة ذاتها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠٦ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان

وسلامة أراضيها وحرمة حدودها،

وإذ يرحب بالتحرك صوب تنفيذ الاتفاق العام لإقرار

السلام والوفاء الوطني في طاجيكستان، والإبقاء الفعلي على وقف

إطلاق النار بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة،

وإذ يلاحظ أنه لا تزال هناك صعوبات يتعين حلها في هذا الصدد،

وإذ يرحب كذلك بالاتصالات المنتظمة المكثفة بين قيادي

حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة التي ساعدت على

احتواء الأزمات خلال الفترة التي شملها تقرير الأمين العام، وأكدت

التزام كلا الطرفين بعملية السلام، وأسهمت في تنفيذ الاتفاق العام،

وإذ يرحب بمواصلة الاتصال المباشر بين بعثة مراقبي الأمم

المتحدة في طاجيكستان والطرفين، وبتواصلها القائم على التعاون مع

قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات

الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يرحب أيضا بإسهام مجموعة اتصال الدول الضامنة

والمنظمات الدولية في عملية السلام،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء خطورة حالة الأمن في بعض

مناطق طاجيكستان،

وإذ يشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم كاف في تحديد

جميع الوقائع ذات الصلة فيما يتعلق بقتل أربعة من أعضاء بعثة مراقبي

الأمم المتحدة في طاجيكستان في تموز/يوليه ١٩٩٨،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

(كندا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٦٨):

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ والمقدم عملا بالفقرة ١١ من قرار المجلس ١٢٠٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ويرحب مجلس الأمن بالاتصالات المنتظمة بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة وبعمل لجنة المصالحة الوطنية الرامي إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام. ويعرب عن أسفه لأن ذلك التقدم ظل يتسم بالبطء خلال الثلاثة أشهر الماضية ويؤكد ضرورة أن يعجل الطرفان عملية التنفيذ التام، على مراحل، للاتفاق العام المتعلق بإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، ولا سيما البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. ويطلب المجلس إلى الطرفين تكثيف جهودهما من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنظيم استفتاء دستوري وانتخابات رئاسية في عام ١٩٩٩ فضلا عن تنظيم الانتخابات البرلمانية في حينها.

ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير عمل الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة للطرفين في تنفيذ الاتفاق العام. ويؤكد أهمية قيام بعثة المراقبين بدور كامل وفعال في تنفيذ الاتفاق العام ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في السبل الكفيلة بتحقيق ذلك آخذا الحالة الأمنية في الاعتبار.

ويرحب مجلس الأمن باستمرار مساهمة قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة في مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق العام بتنسيق مع جميع الجهات المعنية.

ويرحب مجلس الأمن أيضا بمساهمة فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية في عملية السلام، وهو يرى في هذا الصدد أن عقد اجتماع لهذا الفريق على مستوى وزراء الخارجية لدعم عملية السلام يمكن بالفعل أن يكون مفيدا إذا جرى الإعداد له على نحو مناسب.

ويرحب مجلس الأمن كذلك بأنشطة مختلف المنظمات الدولية وموظفي العمل الإنساني المتصلة بتنفيذ الاتفاق العام والموجهة

١٠ - يقرر تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة مدتها ستة أشهر حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بجميع التطورات الهامة، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية والتدابير المتخذة لتعزيز أمن البعثة، ويطلب أيضا إليه أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثة أشهر من اعتماده؛

١٢ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٨١): بيان من الرئيس

في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢٠٦ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن التطورات في طاجيكستان وعن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٦٧). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن التقدم المحرز في عملية السلام بطيء، وأنه لا يزال يلزم فعل الكثير. وقال إن أمر إجراء الاستفتاء الدستوري فضلا عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي كان من المقرر إجراؤها جميعا في عام ١٩٩٩، يظل غير مؤكد. والخطر الكامن في تباطؤ الوتيرة يتمثل في ازدياد التملص في صفوف الجماعات التي ليست أطرافا مباشرة في اتفاق السلام وفي ترتيباته المتعلقة بتقاسم السلطة، وكذلك في صفوف مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الذين ينتظرون إعادة إدماجهم في الجيش الطاجيكي أو تسريحهم. وأعرب عن قلقه إزاء عدم استقرار الحالة الأمنية في طاجيكستان، ولاحظ أن البعثة واصلت الحد من أنشطتها في دوشانبي، والتقييد بالاحتياطات الأمنية الدقيقة.

وفي الجلسة ٣٩٨١، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس

تتطلب اهتماما ودعمًا دوليين مباشرين، وأوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٤٠٠٤، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غابون)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٧٠).

وذكر ممثل طاجيكستان أن من الأهمية بمكان أن ينادي مجلس الأمن بحماية الدور الهام والنشط الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في المساعدة على تنفيذ الاتفاق العام، وتحقيقا لذلك الغرض ينبغي له أن يعزز الأسس التنظيمية والمالية لأنشطة البعثة. وذكر أن عملية السلام في طاجيكستان، التي دُعمت بالمساهمة القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكامله، تدخل مرحلة جديدة وبالغة الخطورة من تطورها. وستمثل عملية الإصلاح الدستوري والانتخابات اختبارا جديا للطابع الموحد والمستدام لتلك العملية^(٧١).

وفي الجلسة ذاتها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٤٠ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة،

(٧٠) S/1999/557.

(٧١) S/PV.4004، الصفحتان ٢ و ٣.

نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإصلاح والتنمية لطاجيكستان، ويطلب إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية الاستجابة على وجه السرعة وبسخاء للنداء الموحد من أجل طاجيكستان لعام ١٩٩٩ الصادر في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه لأن الحالة الأمنية في بعض أنحاء طاجيكستان ما زالت غير مستقرة. ويؤكد من جديد أهمية إجراء تحقيق كامل في مقتل أربعة من أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨ ويحيط علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان في هذا المجال. ويطلب المجلس إلى المعارضة الطاجيكية الموحدة أن تساهم بفعالية أكبر في التحقيق بغية تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذا الفعل إلى العدالة. ويقر بالجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان لتعزيز حماية الموظفين الدوليين ويطلب إلى الطرفين زيادة التعاون في كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وسائر الموظفين الدوليين، وحرية تنقلهم. ويذكر المجلس كلا من الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على حشد المساعدة المقدمة لطاجيكستان وعلى مواصلة العمل ترتبط بأمن موظفي البعثة والمنظمات الدولية وموظفي العمل الإنساني.

المقرر المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٠٤): القرار ١٢٤٠ (١٩٩٩)

في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢٠٦ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى مجلس تقريراً عن التطورات المستجدة في طاجيكستان وعن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٦٩). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن عملية السلام في طاجيكستان حققت بعض التقدم، على الرغم من استمرار التعثر الذي طرأ بسبب انعدام الثقة الراسخ بين الطرفين. وقال إن البعثة دأبت، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأعضاء الآخرين في فريق الاتصال، على مساعدة الطرفين على تجاوز العقبات والمساهمة في إيجاد مناخ يؤدي إلى التوصل إلى حلول متفق عليها. وذكر أن عملية السلام في طاجيكستان ما زالت

(٦٩) S/1999/514.

النطاق فيما بين مختلف القوى السياسية في البلد من أجل استعادة
الوثام المدني وتعزيزه في طاجيكستان؛

٣ - **يلاحظ مع التقدير** العمل الذي يضطلع به الممثل
الخاص للأمين العام وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان، ويشجعهم على مواصلة تقديم المساعدة إلى الطرفين في
تنفيذ الاتفاق العام، ويلاحظ أن من شأن إعادة فتح المكاتب الميدانية
أن تعزز البعثة في هذا الصدد. ويشدد على ضرورة إمداد البعثة
بما يلزم من موظفين ومن دعم مالي، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة
النظر في سبل كفالة اضطلاع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان بدور كامل ونشط في تنفيذ الاتفاق العام؛

٤ - **يشجع** منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على
مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة
بالإصلاح الدستوري، والأخذ بالديمقراطية، وإجراء الانتخابات، على
النحو المطلوب بموجب الاتفاق العام؛

٥ - **يؤيد** العمل السياسي النشط الذي يؤديه فريق
الاتصال فيما يتصل بتعزيز تنفيذ الاتفاق العام، ويرى أن عقد اجتماع
لهذا الفريق على مستوى وزراء الخارجية يمكن أن يوفر مزيدا من
الزخم لعملية السلام؛

٦ - **يرحب** بالإسهام المستمر المقدم من قوات حفظ
السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لمساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق
العام بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية؛

٧ - **يدعو** الطرفين إلى إبداء مزيد من التعاون بشأن
كفالة أمن وحرية حركة الأفراد التابعين للأمم المتحدة، وقوات حفظ
السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الموظفين الدوليين،
ويذكر الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على حشد ومواصلة المساعدة
المقدمة لطاجيكستان ترتبط بأمن هؤلاء الأفراد؛

٨ - **يدعو** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية
إلى تقديم التبرعات من أجل بدء مشاريع لتسريح القوات وتوفير
الدعم للانتخابات، وإلى الاستجابة على وجه السرعة وبسخاء للنداء
الموحد المشترك فيما بين الوكالات من أجل طاجيكستان لعام
١٩٩٩؛

٩ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلع المجلس أولا بأول
على جميع التطورات الهامة، ويطلب إليه أيضا أن يقدم تقريرا عن
تنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثة أشهر من اعتماده؛

١١ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٩
بشأن الحالة في طاجيكستان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان
وسلامة أراضيها وحرمة حدودها،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام في طاجيكستان،
وبالمحافظة الفعالة على وقف إطلاق النار بين حكومة طاجيكستان
والمعارضة الطاجيكية المتحدة، بينما يؤكد ضرورة الاضطلاع بمزيد
من الجهد لتحويل الاتفاقات والقرارات إلى إجراءات ملموسة،
ولمعالجة المسائل الكثيرة المعلقة،

وإذ يرحب أيضا بتجديد الجهود المبذولة من جانب رئيس
جمهورية طاجيكستان وقيادة لجنة المصالحة الوطنية للنهوض بتنفيذ
الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوثام الوطني في
طاجيكستان، الذي ساعد على تنشيط المسائل العسكرية والسياسية
على حد سواء، وللإسراع بخطة تنفيذ هذا الاتفاق،

وإذ يرحب كذلك بمداومة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان على الاتصال الوثيق بالطرفين، وكذلك بصلة التعاون
القائمة بينها وبين القوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول
المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون
في أوروبا،

وإذ يلاحظ مع التقدير الإسهام المستمر الذي يقدمه فريق
الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية إلى عملية السلام،
ولا سيما من خلال الاجتماعات العامة المشتركة التي تعقد دوريا مع
لجنة المصالحة الوطنية من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق
العام،

وإذ يرحب باستمرار الهدوء النسبي للحالة العامة في
طاجيكستان وتحسن الحالة الأمنية عما كانت عليه في الفترات
السابقة، بينما يلاحظ أن الحالة ما زالت تتسم بالتوتر في بعض أجزاء
البلد،

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي الشامل ما زالت له أهمية بالغة
في التوصل إلى محصلة إيجابية لعملية السلام في طاجيكستان،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ أيار/مايو

١٩٩٩؛

٢ - **يطلب** إلى الطرفين أن يعجلا بخطة التنفيذ الكامل
والتوالي للاتفاق العام، وبخاصة البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية،
وأن يهيئا الظروف اللازمة لعقد استفتاء دستوري في عام ١٩٩٩،
وكذلك لعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في حينها، ويشجع لجنة
المصالحة الوطنية على تكثيف جهودها الرامية إلى إقامة حوار واسع

المقرر المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٣٤): بيان من الرئيس

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، المقدم عملاً بالفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٢٤٠ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

ويرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم هام في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاء الوطني الذي تحقق إلى حد كبير بفضل الجهود الجديدة التي بذلها رئيس جمهورية طاجيكستان وقيادة لجنة المصالحة الوطنية. ويرحب بشكل خاص بالإعلان الرسمي الصادر عن المعارضة الطاجيكية المتحدة بشأن حل وحدتها المسلحة والقرار الذي اتخذته المحكمة العليا لطاجيكستان برفع الحظر والقيود المفروضة على أنشطة الأحزاب والحركات السياسية التابعة للمعارضة الطاجيكية المتحدة بوصفه يمثل خطوة مهمة تسهم في التنمية الديمقراطية للمجتمع الطاجيكي. ويكرر المجلس تشجيعه للجنة المصالحة الوطنية على مضاعفة جهودها الرامية إلى إقامة حوار واسع بين مختلف القوى السياسية في البلد خدمة لاستعادة الوفاق المدني في طاجيكستان وتعزيزه.

ويشجع مجلس الأمن الأطراف على اتخاذ تدابير ملموسة أخرى لكفالة التنفيذ الكامل والمتابع، على نحو متوازن، للاتفاق العام، وبخاصة جميع أحكام البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية بما في ذلك الأحكام المتصلة بإعادة إدماج مقاتلي المعارضة السابقين. ويشجعها أيضاً على مواصلة ما تقوم به من أعمال نشطة لخلق الأوضاع المهددة لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات رئاسية وبرلمانية في أوائلها، ويؤكد أهمية مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية بالتعاون الوثيق المستمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويرحب باعترام الأمين العام مفتحة الدول الأعضاء بمقترحات ملموسة بشأن تقديم تبرعات لدعم هذه المشاركة.

ويحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بالعمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام السيد يان كويش، الذي أوشك على ترك منصبه، وبالعامل الذي قام به جميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويشجع البعثة على مواصلة ما تقدمه من مساعدة إلى الأطراف لتنفيذ الاتفاق العام. ويؤكد ضرورة أن تعمل البعثة في جميع أرجاء طاجيكستان وأن يكون لديها ما يلزمها من موظفين ودعم مالي ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في الوسائل التي تكفل للبعثة دوراً كاملاً ونشطاً في تنفيذ الاتفاق العام. بحيث يصل عدد أفرادها إلى القوام الذي أذن به المجلس في قراره ١١٣٨ (١٩٩٧)، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مع الاستمرار في مراعاة التدابير الأمنية الصارمة. ويحث المجلس الأمين العام على تعيين ممثل خاص خلفاً للسيد يان كويش في أقرب وقت ممكن.

ويؤيد مجلس الأمن المشاركة النشطة المستمرة لفريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية في عملية السلام.

في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، وعملاً بالقرار ١٢٤٠ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً مؤقناً عن التطورات المستجدة في طاجيكستان وعن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٧٢). وذكر الأمين العام في تقريره أن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة أحرزتا تقدماً كبيراً في تنفيذ الاتفاق العام. وقد أمكن التغلب على عقبات رئيسية كانت قد عطلت العملية. وأبلغ المجلس بأن طاجيكستان تواجهها ثلاثة اقتراحات هامة: الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقال إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد اتفقتا على اتباع نهج مشترك بشأن الانتخابات البرلمانية، وأهما على اتصال وثيق فيما يتعلق بطرائق تعاونهما.

وفي الجلسة ٤٠٣٤، المعقودة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس التقرير المؤقت للأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (ناميبيا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٧٣):

(٧٢) S/1999/872.

(٧٣) S/PRST/1999/25.

المجلس ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقال إنه يتصور أن يكون ذلك هو التمديد الأخير للولاية، إذ إن عملية الانتقال المنصوص عليها في الاتفاق العام ستبلغ نهايتها في أثناء تلك الفترة. وأكد أن هناك مع ذلك اعتقادا سائدا على نطاق واسع بأن استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة سيساعد كثيرا على ضمان أن تتمكن طاجيكستان من تدعيم مسار السلام والمصالحة الوطنية. وقال إنه، لذلك، يعتزم أن يقدم مخططا في تقرير مؤقت عقب إجراء الانتخابات البرلمانية، لدور سياسي محتمل للأمم المتحدة في هذا الصدد لينظر فيه المجلس.

وفي الجلسة ٤٠٦٤، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام المذكور أعلاه في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى مشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٧٥). ووجه الرئيس كذلك انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة من طاجيكستان، تحيل بها نص البروتوكول المتعلق بالضمانات السياسية التي يجري توفيرها في أثناء التحضير لانتخابات المجلس العالمي (البرلمان) في طاجيكستان^(٧٦).

وأبلغ ممثل طاجيكستان المجلس بأن الجلسة انعقدت بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وبعد إجراء الاستفتاء الوطني على تغييرات وتعديلات في دستور جمهورية طاجيكستان. وقال إن

(٧٥) S/1999/1158.

(٧٦) S/1999/1159.

ويرحب مجلس الأمن بالإسهام المتواصل للقوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق العام بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية غير المستقرة في طاجيكستان. ويرحب بالأنشطة التي تقوم بها مختلف المنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني والمتصلة بتنفيذ الاتفاق العام وتلبية الاحتياجات الإنسانية والتأهيلية والإغاثية لطاجيكستان. ويدعو المجلس الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى الاستجابة فورا وبسخاء إلى استعراض منتصف العام للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لطاجيكستان لعام ١٩٩٩.

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٦٤): القرار ١٢٧٤ (١٩٩٩)

في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢٤٠ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا مؤقنا عن التطورات المستجدة في طاجيكستان وعن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٧٤). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن، عملية السلام في طاجيكستان أحرزت في الشهور الثلاثة السابقة مزيدا من التقدم، إذ أجري الاستفتاء الدستوري ورفع الحظر الذي كان مفروضا على الأحزاب السياسية المرتبطة بالمعارضة الطاجيكية الموحدة، وكلاهما من العلامات البارزة الهامة. وقال إن آخر الأحداث الرئيسية المتوخاة للفترة الانتقالية في الاتفاق العام تتمثل في الانتخابات البرلمانية التي كان من المزمع إجراؤها قبل انتهاء ولاية البرلمان آنذاك في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠. وذكر أنه مع اقتراب فترة الانتقال من نهايتها، تشرف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أيضا على نهاية مهمتها. واستدرك قائلا إن المشاركة الدولية الوثيقة لا تزال أمرا ضروريا لمساعدة طاجيكستان في أي توترات سياسية محتملة، لكفالة حلها بالوسائل السلمية بدلا من العنف، وهو ما يظل أمرا واردا. وفي ظل تلك الظروف، أوصى الأمين العام بأن يمدد

S/1999/1127 ٧٤

المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية وتحركات المعارضة الطاجيكية المتحدة، وإذ يلاحظ مع الارتياح أن هذه التطورات قد وضعت أقدام طاجيكستان على طريق المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية،

وإذ يرحب أيضا بالجهود المبذولة مجددا من جانب رئيس جمهورية طاجيكستان وقيادة لجنة المصالحة الوطنية للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق العام بشأن إقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان والتعجيل بتنفيذ هذا الاتفاق، الذي ساعد على احتواء الخلافات الناشئة، ولبلوغ المراحل الهامة المتوخاة في الاتفاق العام،

وإذ يعترف بأن إجراء انتخابات الرئاسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ هو خطوة هامة وضرورية نحو تحقيق السلام الدائم في طاجيكستان،

وإذ يرحب كذلك بالاتصال الوثيق الذي تقيمه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مع الأطراف، فضلا عن اتصالها التعاوني مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يلاحظ مع التقدير استمرار مساهمة فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية في عملية السلام، لا سيما من خلال عقد اجتماعات عامة مشتركة بصفة دورية مع لجنة المصالحة الوطنية لاستعراض التقدم المحرز والمساعدة على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العام،

وإذ يرحب بأن الحالة العامة في طاجيكستان ظلت هادئة نسبيا مع تحسن الأمن عما كان عليه في الفترات السابقة، ولكنه يلاحظ أن الحالة لا تزال متوترة في بعض أنحاء البلد،

وإذ يدرك أن الدعم الدولي الشامل يظل حيويا لكي تحقق عملية السلام في طاجيكستان نتيجة إيجابية،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٢ - **يطلب** إلى الأطراف اتخاذ مزيد من التدابير المتضافرة لتنفيذ الاتفاق العام تنفيذا تاما، وخاصة جميع أحكام البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، وهيئة الظروف لإجراء الانتخابات البرلمانية في حينها، ويشدد على ضرورة استئناف أعمال لجنة المصالحة الوطنية بالكامل، ويكرر تشجيعه لتلك اللجنة على تكثيف جهودها لتوسيع نطاق الحوار فيما بين مختلف القوى السياسية في البلد لصالح استعادة الوفاق المدني في طاجيكستان وتعزيزه؛

٣ - **يرحب** بقيام رئيس طاجيكستان ورئيس لجنة المصالحة الوطنية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بتوقيع بروتوكول الضمانات السياسية اللازمة أثناء التحضير لانتخابات المجلس العالي

الانتخابات الرئاسية مثلت خطوة هامة إلى الأمام صوب إحلال سلام واستقرار دائمين وهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق مزيد من التنمية الديمقراطية في طاجيكستان. ومضى قائلا إن نجاح تنفيذ التدابير السياسية والتقدم الإضافي المحرز في تنفيذ الاتفاق العام قد ساعد على إحرازهما إلى حد كبير استمرار الدعم السخي المقدم من الدول الضامنة والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى المشاركة. وأكد أن الدعم الكامل والفعال من جانب الأمم المتحدة سيكون حاسما عندما يواجه المجتمع الطاجيكي إجراء أول انتخابات برلمانية في ظل الظروف الجديدة. ويجري العمل الهام المتمثل في صياغة قانون يعنى بانتخابات البرلمان بمساعدة بعثة التقييم المشتركة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. واحتتم بالتأكيد على أن الدعم الدولي الشامل عامل هام لضمان كون عملية السلام في البلد لا رجعة عنها^(٧٧).

وفي الجلسة ذاتها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٤ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وإلى بيانات رئيس المجلس،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وبجرمة حدودها،

وإذ يرحب بالتقدم الهام المحرز في عملية السلام في طاجيكستان، ولا سيما إجراء الاستفتاء الدستوري الذي أعقب إعلان المعارضة الطاجيكية المتحدة رسميا تسريح وحداتها المسلحة وقرار المحكمة العليا في طاجيكستان رفع أنواع الحظر والتقييدات

(٧٧) S/PV.4064، الصفحتان ٢ و ٣.

قدرة المجتمع الدولي على تعبئة المساعدة ومواصلة تقديمها إلى
طاجيكستان ترتبط بأمن أولئك الأفراد؛

٩ - يعرب عن بالغ قلقه للحالة الإنسانية المحفوفة
بالمخاطر في طاجيكستان، ويرحب بالمساعدة المقدمة من الدول
الأعضاء والمنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني صوب تنفيذ
الاتفاق العام وتلبية الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالإنعاش والتنمية
في طاجيكستان؛

١٠ - يطلب إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات
المعنية تقديم تبرعات لبدء مشاريع تسريح القوات وإعادة إدماجها،
وتقديم الدعم من أجل إجراء الانتخابات، ومواصلة الاستجابة على
الفور وبسخاء للنداء الموحد المشترك بين الوكالات الاستراتيجية من
أجل طاجيكستان لعام ١٩٩٩، ويرحب بإعداد نداء جديد لعام
٢٠٠٠ بوصفه وثيقة استراتيجية سيترشد بها الانتقال التدريجي إلى
توجيه اهتمام أكبر إلى التنمية؛

١١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان لفترة ستة أشهر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم
بجميع التطورات الهامة، ويطلب أيضا إليه أن يقدم بعد الانتخابات
البرلمانية وفي غضون أربعة أشهر من اتخاذ هذا القرار تقريرا مرحليا عن
تنفيذه، ويؤيد اعترامه بتقديم مخطط في التقرير المشار إليه للدور
السياسي الذي ستقوم به الأمم المتحدة مستقبلا في مساعدة
طاجيكستان على المضي في طريق السلام والمصالحة الوطنية، والمساهمة
في التطوير الديمقراطي للمجتمع الطاجيكي بعد انتهاء ولاية بعثة
مراقبي الأمم المتحدة؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

(البرلمان) لجمهورية طاجيكستان وإجرائها، وإذ يضع في اعتباره
الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره، يعتبر التنفيذ الدقيق
لهذا البروتوكول أساسيا من أجل إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة
وديمقراطية تحت الرصد الدولي وفقا لما هو متوخى في الاتفاق العام؛

٤ - يلاحظ مع التقدير العمل الذي قام به الممثل
الخاص الجديد للأمين العام وجميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
طاجيكستان، ويشجعهم على الاستمرار في مساعدة الأطراف على
تنفيذ الاتفاق العام، ويكرر تأكيد الحاجة إلى أن تقوم البعثة بعمليتها
في جميع أنحاء طاجيكستان وأن تحصل على ما يلزم من موظفين ودعم
مالي، ويطلب من الأمين العام أن يواصل النظر في سبل تأمين قيام
البعثة بدور كامل وفعال في تنفيذ الاتفاق العام؛

٥ - يكرر تأكيد أهمية اشتراك الأمم المتحدة، في تعاون
وثيق مستمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الأعمال
التحضيرية للانتخابات البرلمانية في طاجيكستان وفي رصدها، حيث
ستكون الانتخابات آخر حدث هام في الفترة الانتقالية المتوخاة في
الاتفاق العام؛

٦ - يؤيد استمرار الاشتراك النشط من جانب فريق
الاتصال في عملية السلام؛

٧ - يرحب باستمرار المساهمة التي تقدمها قوات حفظ
السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في مساعدة الأطراف على تنفيذ
الاتفاق العام بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية؛

٨ - يطلب إلى الأطراف أن تزيد من تعاونها لكفالة
أمن وحرية حركة أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة
لرابطة الدول المستقلة والأفراد الدوليين الآخرين، ويذكر الأطراف بأن

٢٣ - الحالة في أفغانستان